

۲۲۰  
ایمانیه

F  
35  
W



# نظارة الداخلية

---

## تعليمات

للارشاد في تحرير محاضر المخالفات ضد الرعايا والاجانب

---

( صادرة من نظارة الداخلية في سنة ١٩١٣ )



المطبعة الامبريالية بمصر

١٩١٣



## فهرست

نمبر الدليل	قواعد عمومية	صفحة
١ -	قواعد عمومية	٥
٢ -	الانذار قبل تحرير محضر مخالفة	٦
٣ -	تبادل المحاضر بالسراكي	٦
٤ -	التضمين	٦
٥ -	تاريخ المحاضر والتوقيع عاينها	٧
٦ -	طلب مستخدمى السكة الحديد بصفة شهود أو خلافه	٧
٧ -	سقوط الحق في إقامة الدعوى	٨
٨ -	المحكمة المختصة عند اشتراك الأجانب والرعايا في التهمة	٨
٩ -	المذكرات	٩
١٠ -	أخذ شهادة الشهود بلغتهم	٩
١١ -	التراخية	٩
١٢ -	الصلح	٩
١٣ -	المصادرة	١٥
١٤ -	مخالفات الأجانب (مصر)	١٧
١٥ -	مخالفات الأجانب (اسكندرية)	١٧
١٦ -	السن القانوني للاتهام	١٨
١٧ -	إقامة الدعوى العمومية على مستخدمى الحكومة	١٨
١٨ -	المخالفات ضد آباء وأوصياء المجرمين الأحداث	١٨
١٩ -	الكشف عن السوابق	١٨
٢٠ -	تعليمات مفصلة (قلم المرور)	١٩
٢١ -	حمل واحراز السلاح	٢٢
٢٢ -	نفاقة الشوارع (مصر واسكندرية والقنال)	٢٤
٢٣ -	إطلاق العيارات النارية	٢٤
٢٤ -	المخالفات التي تقع لنص المادة ٣٤٠ من القانون المختلط	٢٥
٢٥ -	الصور المخجلة بالآداب	٢٥
٢٦ -	المواليد والوفيات	٢٥

مراجعة	مراجعة
٢٥	العربات المحملة مواد تتصاعد منها روائح كريهة (اسكندرية)
٢٦	السكر
٢٧	إشغال الطريق
٢٨	المحاضر الواردة من المصالح الأخرى
٢٨	التكفف
٢٩	مخالفات لعب القمار
٣١	اليانصيب
٣١	المحلات المقلقة للراحة
٣٣	استعمال القسوة مع الحيوانات
٣٤	المحلات العمومية
٣٨	قهوى الحشيش
٤١	بيوت العاهرات
٤٣	التحريض على الفسق
٤٤	السيارات
٤٥	اتلاف المنقولات عمدا
٤٦	حصول غاغة أو لفظ مكذبة لراحة السكان
٤٦	حصول الأذى أو الضرر من كلب
٤٦	في مخالفات السكة الحديد
٤٦	الاستحمام بحالة منافية للآداب
٤٧	محلات تسليف النقود على الرهونات
٤٧	مكاتب الخدمين
٤٨	الكتابة العمومية
٤٩	تراوايات القاهرة فقط
٥٠	الاطباء وحكام الاسنان الغير مصرح لهم بتعاطي صناعتهم في القطر
٤٩	المصري
٤٩	تعليمات متنوعة

## تعليمات

### للارشاد في تحرير محاضر المخالفات ضد الرعايا والاجانب

وضعت التعليمات الآتية لضباط البوليس للعمل بمقتضاها في تحرير محاضر المخالفات ضد الأجانب والرعايا ولا ينبغي أنه ليس في الامكان وضع جميع التعليمات الضرورية وعلى ذلك يجب أن تراعى ظروف الأحوال المتباينة في تحرير المحاضر

١ - يجب الاعتناء الزائد في تحرير المحاضر وتدوين ظروف القضية قواعد عمومية بكل دقة وبطريقة واضحة حتى لتجلى الحقيقة أمام القاضى الذى ينظر القضية ولا يتوهم الضابط أو المحقق أن اقتناعه الشخصى بثبوت الجريمة ( نظرا لتحقيقه لها أو لحصولها أمامه ) يكون برهانا كافيا أمام القاضى الذى يطلب دائما أدلة قوية وبراهين ساطعة لاثبات الجريمة

إذا خالف المتهم في دفاعه عن نفسه أقوال شاهد المخالفة فيجب في هذه الحالة تحقيق ما يدعيه المتهم حتى لتجلى الحقيقة مثال ذلك :

(أ) اتهم أحد أصحاب الدكاكين باسفال الطريق العمومى بوضعه بضائع أمام دكانه وفي دفاعه قال انه اضطر الى هذا العمل مؤقتا لمناسبة بعض تصليحات بالدكان، ففي هذه الحالة يجب أولا التحرز عن صحة أقوال المتهم ثم يناقش ثانيا في أقواله حتى توضح الحقيقة

(ب) اتهم أحد مديرى القهاوى بعدم غلقه محله في الميعاد القانونى وفي دفاعه عن نفسه قرر أن الاشخاص الذين كانوا بالمحل هم الخدم فقط لاستئصالهم بتنظيف المحل فيجب كذلك التحرز عن صحة أقوال المتهم ثم يناقش ثانيا في أقواله حتى تظهر الحقيقة

(ج) اتهم أحد أصحاب الاملاك بعدم تسوير قطعة أرض فضاء له وفي دفاعه قرر أنه سؤرها فيجب في هذه الحالة على المحقق أن يعين قطعة الارض بنفسه حتى اذا وجدها مسورة عليه أن يعمل التحريات الضرورية لمعرفة ما اذا كان تسويرها حصل في المدة المقررة له في الانذار أو بعدها بجميع هذه النقط ان لم توضع جليا في المحضر توجب الشك عند القاضي الذي يرى المتهم أو يؤجل القضية لسماع شهادة بعض شهود كان يجب أخذ شهادتهم في المحضر

٢ - يجب في بعض المخالفات إنذار المخالف بالمخالفة عند الامكان قبل تحرير المحضر فاذا امتثل المخالف وأزال المخالفة فلا يعمل محضر وان لم يمتثل فيدون جميع ذلك بالمحضر . وهذا بالطبع لا يسرى على بعض المخالفات الأخرى كمخالفات الحشيش والسكر وسير العربية بسرعة زائدة فانه يجب عمل محاضر عن مثل هذه المخالفات بدون إنذار

الانذار قبل تحرير  
محضر المخالفة

٣ - يجب على الضباط الموظفين بمدينتي مصر والاسكندرية أن يتذكروا دائما أن تسليم المحاضر من القسم الى المحكمة المركزية وبالعكس يكون بالسركي ومحظور على الضباط كلية أن يعطوا نمرة لأي قضية مركزية الا بعد التأشير عليها واعطائها السير القانوني بمعرفة معاون الضبط أو المأمور .  
(منشورات مصر والاسكندرية)

تبادل المحاضر  
بالسراكي

٤ - يجب على الضباط أن يعملوا جهدهم في التضمين على الاشخاص المتهمين في قضايا المخالفات ولا يجوز لهم ولا لعاكر البوليس أن يقدموا أنفسهم بصفة ضمان ولا تقبل ضمانه شخص أجنبي الا في أحوال استثنائية جدا . أما اذا تعسر وجود ضامن للتهم ليلا على الأخص وكانت صفة المتهم ونوع القضية يسمحان بحجزه فانه يحجز بالقسم ويقدم للجلسة المستعجلة عند الصباح (وذلك لأنه قد جرت المادة بالتضمين على المتهمين في مواد المخالفات وان لم ينص القانون على ذلك)

التضمين



تاريخ المحاضر والتوقيع  
عليها

٥ - يجب على الضباط ملاحظة النقط الآتية :

(١) اثبات تاريخ وساعة فتح المحضر وقفله

(٢) التوقيع على جميع ما هو مدون بالمحضر من شهادات وخلافه وعلى المحضر ذاته من المحقق كلما قفل المحضر

(٣) اثبات تاريخ وساعة الانتقال الى منزل المخالف لاستجوابه أو الى شاهد لأخذ أقواله حتى يعلم سبب التأخير الحاصل ان كان تأخر وإذا امتنع المخالف عن الاجابة في المحضر فيجب اثبات امتناعه هذا في نفس المحضر

طلب مستخدمى السكة  
الحديد بصفة شهود  
أو خلاه

٦ - نذكر الضباط بما جاء في الباب الثالث من قانون البوليس بالبند ٤٣ (١) فقرة أولى و٤٣ (١) فقرة ثالثة (صحيفة ١١٢) بشأن طلب مستخدمى السكة الحديد بصفة شهود وغيره

وها هو نص البندين المذكورين :

٤٣ (١) أولاً - فيما عدا أحوال التلبس بالجناية ينبغي أن كل شخص من مستخدمى مصلحة السكة الحديد الأميرية لزم حضوره الى أحد المراكز أو نقط البوليس لأجل استجوابه بصفة شاهد أو متهم أو غير ذلك من اجراءات البوليس يكون طلبه بواسطة ناظر المحطة الأقرب لمحل وجوده وأن يحدد لحضوره ميعاد كاف لتعيين من يحل محله في تأدية أعماله

٤٣ (١) ثالثاً - الطلبات التى ترسل الى ناظر المحطة يجب أن تشمل البيانات الآتية :

(١) اسم الشخص المطلوب ولقبه ووظيفته

(ب) محل وجوده (وإذا كان من خدمة القطارات فتوضح نمرة القطار)

(ج) الغرض المطلوب حضوره لأجله

(د) التاريخ والساعة المرغوب حضوره فيهما والمركز أو النقطة المرغوب حضوره اليها

٧ - نصت المادة ٢٧٩ من قانون تحقيق الجنايات بأن حق إقامة الدعوى في المخالفات يسقط بعد مضي ستة اشهر فلا يجوز اذا النظر في مخالفة بعد مضي هذه المدة

اتهام شخص في قضية مخالفة امام المحاكم الاهلية لايعتبر قاطعا للمدة القانونية المقررة لسقوط حق إقامة الدعوى بمضي المدة كالمادة ٢٧٤ من قانون تحقيق الجنايات اذا ثبت أمام تلك المحاكم أن المتهم أجنبي وحكم بعدم الاختصاص (حكم محكمة الاستئناف بالاسكندرية الصادر في يونيه سنة ١٩٠٨)

يجب أن يلاحظ أن المدة المقررة لسقوط حق إقامة الدعوى العمومية في مخالفات عدم التبليغ عن المواليد أو عن الوفيات (قانون نمرة ٢٣ سنة ١٩١٢) لايتبدى الا من تاريخ القيد متأخرا في دفتر المواليد أو في دفتر الوفيات (مادة ٧ من دكرتو ١٢ مارس سنة ١٨٩٨)

أما المدة المقررة لسقوط حق إقامة الدعوى العمومية في مخالفات عدم التطعيم فانها تتبدى من التاريخ التالى لانتفاء مدة الثلاثة شهور التي تمضي اعتبارا من يوم الميلاد (دكرتو ١٧ ديسمبر سنة ١٨٩٠ المعدل بدكرتو ٦ أغسطس سنة ١٨٩٧)

٨ - اذا اشترك أجنبي ورعية في تهمة واحدة فانه يجوز رفع الدعوى العمومية ضد الاثنين معا أمام المحكمة المختلطة في مواد المخالفات الآتية :

المحكمة المختصة  
عند اشتراك الاجانب  
والرعايا في التهمة

(١) لأثمة المحلات العمومية

(٢) لأثمة الصيدلية والجواهر السائمة

(٣) لأثمة تشغيل الاولاد في محال الإقطنان

(٤) قانون الامراض المعدية نمرة ١٥ الصادر في ١٢ يونيه سنة ١٩١٢

(٥) قانون نمرة ٩ سنة ١٩١٢ لوقاية الطيور النافعة للزراعة

أما في مخالفات لأتحتى :

(١) الآلات البخارية

(٢) المحلات الخطرة والمضرة بالصحة والمقلقة للراحة

فالمحكمة المختلطة مختصة حتما بالقضايا التي من هذا القليل

٩ - في جميع المسائل عديمة الأهمية التي لا تستدعى عمل محاضر يجب على الضابط التوجهي أن يأخذ مذكرة بها في دفتر الأحوال ويكتب أمامها بالهامش بالمداد الأحمر (مذكرة عن مخالفة مركزية) ويجب عليه أيضا أن يثبت في الدفتر المذكور أنه أفهم المدعى بإمكان رفع دعواه مباشرة أمام المحكمة بصفته مدعيا مدنيا ويصدق على ذلك المدعى نفسه بامضائه أو بختمه في الدفتر المذكور إذا كانت شكواه شفوية . أما إذا كانت الشكوى كتابية فيكون التأشير عليها نفسها بالصفة المذكورة آنفا

١٠ - يجب على الضباط أن يتذكروا دائما مقتضى البند ١٤٢ من الباب الأول من قانون البوليس الذي يقضى بتدوين أقوال الأجانب بلغاتهم الأصلية في محضر ضبط الواقعة متى كانوا من الإنكليز أو الفرنسيين أو الإيطاليين وإلا تدون أقوالهم باللغة الفرنسية إذا كانوا من جنسية أخرى ويلزم في جميع الأحوال أن يصدقوا على أقوالهم بامضائهم أما إذا كان المحضر سيقدم الى المحاكم الأهلية فيجب أن تترجم جميع أقوال المبلغين والشهود وغيرهم الى اللغة العربية في ذات المحضر

١١ - عند ما تدعو الحالة لترجمة أقوال أحد الأجانب في المحضر بواسطة مترجم يجب تدوين اسم المترجم ولقبه ومحل اقامته في ذات المحضر

١٢ - على الضباط أن يتذكروا نص المادة ٤٦ من قانون تحقيق الجنايات التي تقضى بعدم جواز الصلح في مواد المخالفات في الأحوال الثلاثة الآتية :

أولاً - متى كان القانون قد نص على عقوبة للمخالفة غير عقوبة الغرامة  
ثانياً - اذا كانت المخالفة من مخالفات اللوائح الخاصة بالمحلات العمومية  
ثالثاً - اذا كان الشخص الذى وقعت منه المخالفة قد حكم عليه فى مخالفة  
أخرى أو دفع قيمة الصلح فى خلال الثلاثة أشهر السابقة لوقوع المخالفة  
المنسوبة اليه

يقبل الصلح فى مواد المخالفات من المتهمين الوطنيين فقط أما المتهمون  
الأجانب فلا يجوز قبول الصلح منهم . والمدة التى يجوز قبول الصلح فى خلالها  
هى ثمانية أيام من أول يوم استجواب المتهم ولو كان المتهم أعلن للحضور  
الى الجلسة ( أنظر النشرة نمرة ٥ سنة ١٩٠٧ )

ولا يقبل الصلح فى المخالفات ضد اللوائح الآتية لأنها تقع تحت نص  
الفقرتين الأولى والثانية من المادة ٤٦ من قانون تحقيق الجنايات  
واللوائح هى :

- ( ١ ) بيوت العاهرات
- ( ٢ ) السلخانات
- ( ٣ ) الأطباء والصيدلة
- ( ٤ ) البندان ٣ و ١٢ والفقرتان الثانية والأخيرة من بند ١٥ من لائحة  
نظام السكة الحديد سنة ١٩٠٩
- ( ٥ ) تسوير الأراضي
- ( ٦ ) قرار الداخلية بمنع الاستحمام فى البحر والنيل ( ١٨ فبراير سنة ١٩٠٧ )
- ( ٧ ) قرار الداخلية بشأن نقل جثث الحيوانات ( ٢٦ يناير سنة ١٩٠٢ )  
بمصر فقط
- ( ٨ ) قرار الداخلية بشأن تفريغ الأتربة ( ١١ أبريل سنة ١٨٩٠ ) بمصر فقط
- ( ٩ ) لائحة بوليس الموانى
- ( ١٠ ) قرار الداخلية بشأن صيد المحار ( ١٩١٢ )

- (١١) الأمر العالى بشأن المحلات المقلقة والمضرة بالصحة والخطرة  
(٢٨ أغسطس سنة ١٩٠٤)
- (١٢) قرار محافظة السويس بشأن المحلات المقلقة للمحتاج (٢٨ ديسمبر  
سنة ١٨٩٥)
- (١٣) قرار محافظة السويس بشأن الاستحمام وغسل الملابس داخل  
حدود معينة (سنة ١٩٠٨)
- (١٤) قرار الداخلية بشأن الشكارى « الصيادين » ( ٢٧ ابريل  
سنة ١٩٠٧)
- (١٥) قرار المالية بمنع صيد الأسماك بواسطة آلات مفرقة (٢٥ يونيه  
سنة ١٩٠٤)
- (١٦) قرار المالية بشأن صيد السمك فى حدود معينة بالاسكندرية  
(سنة ١٩٠٨)
- (١٧) قرار محافظتى مصر والاسكندرية بمنع دخول قشلاقات العساكر  
(سنة ١٨٨٨)
- (١٨) قرارات محافظات مصر (سنة ١٨٩٣) والاسكندرية (سنة ١٨٩١)  
وبورسعيد والاسماعيلية (سنة ١٨٩٤) بشأن الحماره
- أما فى السويس فيجوز قبول الصلح فى هذه المخالفات (سنة ١٩٠٨)
- (١٩) قرار الداخلية بمنع التكفف فى بعض الاخطا ( ٢١ يونيه  
سنة ١٨٩٧)
- (٢٠) قرار الداخلية بشأن الاحتياطات الواجب اتخاذها عند ظهور  
الكوليرا (٣٠ مايو سنة ١٨٩٦)
- (٢١) قرار الداخلية بشأن الاحتياطات الصحية (١٦ ديسمبر سنة ١٩٠٤)
- (٢٢) الأمر العالى بشأن الاجراءات المقتضى اتخاذها لمقاومة الأمراض  
الوبائية (٢٧ مايو سنة ١٨٩٩)

- (٢٣) المادة السابعة من الأمر العالى بشأن إبادة دودة القطن (١٧ ابريل سنة ١٩٠٤)
- (٢٤) قرار نظارة الداخلية بشأن الأتوموبيلات (سنة ١٩٠٣)
- (٢٥) قرار نظارة الأشغال بشأن استعمال الأفراد للطرق العمومية (سنة ١٨٩٦)
- (٢٦) دكريتو بخصوص التنظيم (سنة ١٨٩٩)
- (٢٧) مخالفات محلات تسليف القمود على رهونات
- (٢٨) دكريتو ٢٦ ابريل سنة ١٩٠٠ المختص باحداث البرك والمستنقعات
- (٢٩) قرار بلدية الاسكندرية المؤرخ ٢٠ يوليه سنة ١٩٠٤ بشأن التيارات
- (٣٠) دكريتو ٥ يونيه سنة ١٩٠٢ بشأن استعمال القسوة نحو الحيوانات
- (٣١) مخالفات اليانصيب (٧ مارس سنة ١٩٠٥)
- (٣٢) قرار نظارة الداخلية الصادر فى سنة ١٨٩٨ بخصوص الأختام
- (٣٣) قرار محافظة اسكندرية الصادر فى سنة ١٨٨٨ بخصوص الاستحمام  
بجوار المنازل
- (٣٤) قرار مديرية الدقهلية بخصوص مخازن الخشب سنة ١٩٠٨
- (٣٥) قرار محافظة السويس بخصوص إزالة القانورات والكناسة الخ  
(سنة ١٩٠٨)
- (٣٦) قرار نظارة الداخلية بخصوص تعاطى صناعة الطب (سنة ١٨٩١)
- (٣٧) قرار نظارة الداخلية بخصوص الاسطبلات العمومية (سنة ١٨٩٧)
- (٣٨) قرارات محافظة الاسكندرية سنة ١٨٩٥ ومديرية الدقهلية  
(سنة ١٩٠١) ومديرية الشرقية (سنة ١٩٠٨) ومديرية المنوفية  
(سنة ١٩٠٨) ومحافظة دمياط (سنة ١٩٠٧) ومديرية بنى سويف  
(سنة ١٩٠٧) بخصوص السقاين

(٣٩) قرارات مديرية البحيرة (سنة ١٩١٠) ومديرية القليوبية (سنة ١٩١١)  
ومجلس بلدى الاسكندرية «فى أوقات وباء الكوليرا» (سنة ١٩١١)  
بخصوص الاستحمام وغسل الملابس فى الأماكن الممنوع فيها ذلك

(٤٠) قرار مدير أسبوط بخصوص نظافة الشوارع الخ بقطة المحاريق  
(٤١) قرار مجلس بلدى الاسكندرية (سنة ١٩١١) ومحافظة مصر  
(سنة ١٩١١) بخصوص اللوائح الداخلية للأسواق

(٤٢) قرارات نظارة الداخلية بخصوص الحجاج الراجعين من محجر الطور  
(سنة ١٩١٠) وبخصوص الأشخاص العائدين الى القطر المصرى  
من أى ثغر موبوء (سنة ١٩١١)

(٤٣) قرار مجلس بلدى الاسكندرية بخصوص اللائحة الداخلية  
للوكانات الخ (سنة ١٩١١)

(٤٤) قانون مراقبة مراحض الجوامع الخ (سنة ١٩١١)  
(٤٥) قرار نظارة الداخلية بخصوص التيارات بمدينة مصر (سنة ١٩١١)  
(٤٦) قرار مديرية الغربية بخصوص إزالة الاوساخ التى بالشوارع  
(سنة ١٩١١)

(٤٧) قرار نظارة الداخلية بخصوص الاطباء (سنة ١٨٩١)  
(٤٨) قرار مديرية المنوفية بخصوص ملء الماء والاستحمام فى المواضع  
الممنوعة (سنة ١٩١٢)

(٤٩) قرار نظارة الداخلية بخصوص منع صيد الحيوانات ذات الصدف  
(سنة ١٩١٢)

(٥٠) قانون نمره ٦ سنة ١٩١٢ القاضى بمنع ذبح عجول البقر وانثائها (صادر  
فى ١٧ ابريل سنة ١٩١٢)

(٥١) قرار مجلس بلدى الاسكندرية (سنة ١٩١٢) الخاص بنقل الكناسة والقاذورات المتزلية الخ في حال العودة لارتكاب المخالفة في خلال السنة

(٥٢) لائحة بشأن الصيد الصادرة بقرار نظارة الداخلية بتاريخ (٤ مايو سنة ١٩١٢) في حالة العودة لارتكاب المخالفة في خلال السنة

(٥٣) قانون نمرة ٩ سنة ١٩١٢ لوقاية الطيور النافعة للزراعة

(٥٤) مادة ١٨ قرة أولى وثانية من قانون الآثار نمرة ١٤ الصادر في ١٢ يونيه سنة ١٩١٢

(٥٥) قانون بخصوص الأمراض المعدية نمرة ١٥ الصادر في ١٢ يونيه سنة ١٩١٢

(٥٦) قرار مديرية الغربية الصادر في ١٥ مايو سنة ١٩١٢ الخاص بالاحتياطات لمنع تلوث مياه الشرب بكفر الشيخ وقرار مديرية المنيا الخاص باستخراج المياه والاستحمام في المنطقة الممنوعة في بندر الفشن

(٥٧) قانون نمرة ١٨ لمنع نقل القطن الغير مخلوج من الوجه القبلى للوجه البحرى صادر بتاريخ (٣٠ يونيه سنة ١٩١٢)

(٥٨) قرار الداخلية الخاص بإبادة دودة لوز القطن (قانون نمرة ١٩ صادر في ٣٠ يونيه سنة ١٩١٢)

(٥٩) قرار مديرية القليوبية الصادر في ٦ ابريل سنة ١٩١٢ بخصوص أخذ مياه الشرب والاستحمام

(٦٠) قرار نظارة الداخلية الخاص بباة الصحف والملاحق في حالة العود (نوفمبر سنة ١٩١٢)

وعلى كل حال في اللوائح الخصوصية التى تنص على العقوبات المقررة بالمادة ١٢ أو التى تحيل على العقوبات المقررة للمخالفات



١٣ - يقضى قانون العقوبات بأنه يجوز للقاضي الحكم بالمصادرة  
في الأحوال المتصوص عليها

وأهم هذه الأحوال المخالفات ضد :

- ( ١ ) لائحة حمل واحراز السلاح
- ( ٢ ) المادة ٣٤٣ عقوبات (٣٣٩) مختلطة المتعلقة بالموازن والمقاييس  
المزورة
- ( ٣ ) المادة ٣٣٦ عقوبات (٣٣٧) مختلطة المتعلقة بالمواد الثالفة من  
الاصناف المستعملة في الأكل أوفى التداوى
- ( ٤ ) الامر العالى بشأن أعمال اليانصيب (٧ مارس سنة ١٩٠٥)
- ( ٥ ) المادة ٢٨ من لائحة المحلات العمومية المتعلقة بشرب الخشيش  
أولعب القمار
- ( ٦ ) قرار الداخلية الخاص بدمج الحيوانات خارج السلخانة (سنة ١٩٠٧)
- ( ٧ ) لائحة الصيدلية وبيع الجواهر السامة (١٥ سبتمبر سنة ١٩٠٤)
- ( ٨ ) المادة السابعة من الأمر العالى الخاص باستخراج الاسفنج  
(٢٤ ابريل سنة ١٩٠٢)
- ( ٩ ) المادة ٢٤ من لائحة بيوت العاهرات الخاصة بلعب القمار فيها
- ( ١٠ ) قرار محافظة اسكندرية بخصوص صيد الغزال (٢٨ فبراير  
سنة ١٩٠٦)
- ( ١١ ) قرار نظارة الداخلية المختص بالسيان (سنة ١٩٠٣)
- ( ١٢ ) المادة ٣٣٠ فقرة رابعة بشأن ترك الآلات التى يمكن استعمالها من  
الصوص
- ( ١٣ ) قرار الداخلية بشأن الشكارى (٢٧ ابريل سنة ١٩٠٧)

---

ملحوظة — وفي حالة وقوع مخالفة بسيطة متعلقة بهذا القانون يضبط البوليس السلاح ولا  
يردّه لهم الا بعد حصوله على رخصة قانونية في خلال ثلاث سنوات والا يسقط حقه فيه

وتوجد مخالفات أخرى يجوز فيها المصادرة إداريا ومن أهم ذلك مايتعلق  
باللوائح الآتى ذكرها :

( ١ ) لائحة الاتجار بالاسلحة والذخائر والمواد المفرقة (٢٧ أبريل  
سنة ١٩٠٥)

( ٢ ) الامر العالى بشأن صيد الاسماك (٢٠ يونيه سنة ١٩٠٤)

( ٣ ) قرار المالية بمنع صيد الاسماك بالآلات المفرقة (٢٥ يونيه سنة ١٩٠٤)

( ٤ ) قرار المالية المتعلق بصيد السمك فى حدود معينة بالاسكندرية  
(سنة ١٩٠٨)

( ٥ ) المخالفات ضد البندرين ٣٥٢ من قرار نظارة المالية المؤرخ أول  
مارس سنة ١٩٠٩ بشأن صيد السمك فى بحيرة مريوط

( ٦ ) قرار نظارة الداخلية بخصوص صيد الحيوانات ذوات الصدف  
بقنال السويس الخ الصادر فى ٧ مارس سنة ١٩١٢

( ٧ ) قرار نظارة الداخلية بخصوص صيد المحار الخ الصادر فى ١٦ يونيه  
سنة ١٩١٢

( ٨ ) قانون نمرة ١٤ الصادر فى ١٢ يونيه سنة ١٩١٢ بخصوص الآثار

( ٩ ) قانون نمرة ١٨ لمنع نقل القطن الغير محلوج الصادر فى ٣٠ يونيه  
سنة ١٩١٢ من الوجه القبلى للوجه البحرى

(١٠) مخالفات القانون الخاصة بمنع ذبح عجول البقر وانائها الصادر فى ١٧  
أبريل سنة ١٩١٢

(١١) لأئحة بشأن الصيد الصادرة بقرار نظارة الداخلية بتاريخ ٤ مايو  
سنة ١٩١٢ اذا كان المخالف سوابق فى ارتكاب هذه المخالفة

أو فى الحالة المتصوص عليها فى المادة السادسة من اللائحة

(١٢) قانون نمرة ٩ سنة ١٩١٢ لوقاية الطيور النافعة للزراعة

١٤ - التعليمات الآتية أصدرها مساعدة الحاكم للأرشاد في تحرير محاضر مخالفات الأجانب :  
(مصر)

يقتضى تحرير هذه المحاضر بالخبر الكوبيا ولا يكتب شئ يظهر الورقة وتتم الأوراق بنم متسلسلة . ويكتب اسم المخالف الاجنبى بأعلى المخضر بحروف افرنيكية ويلزم الاعتناء في تدوين عنوان كل من تؤخذ أقواله بالمخضر . ويرفق أورنيك التعويض في محاضر إشغال الطريق والكشف البيطرى في محاضر الحيوانات المريضة وصورة افادة القنصلاتو بالموافقة مع المخضر الادارى في محاضر منازل العاهرات . ويكتب في محاضر السكرارى ماذا وجد معهم عند التفتيش ويكتب فيها أيضا ان هذه الاشياء رذت الى أربابها . المخاضر المرسله من المصالح الأخرى بحجر اعتيادى يقتضى ارسالها بدون تحرير صورة منها بمعرفة القسم . جميع الاشياء المضبوطة ترسل مع المحاضر الخاصة بها الى المحافظة ويجب على ضباط البوليس متى شرعوا في تحرير محضر ضد شخص مدع الانتماء لدولة أجنبية وكانوا غير متأكدين من جنسية المتهم أن يمرروا المخضر كما لو كان المتهم أجنبيا وإذا ظهر بعد اتمام التحقيق أنه رعية الحكومة المحلية فيطبع المخضر بواسطة القسم بمطبعة الخبر الكوبيا ثم يرسل الاصل الى جهة الاختصاص (ملخص المنشور الصادر في ١٤ مارس سنة ١٩٠٩ نمرة ٤٠)

١٥ - التعليمات الآتية الخاصة بمخالفات الاجانب، حتى التى أصدرها جناب الحاكم فيلزم اتباعها بكل دقة وهى :

أولا - لاعتقاد مخالفات الاجانب بالدقتر (أورنيك نمرة ٣٤) المعد لقيدها الا بعد مراجعة محاضرها بمعرفة المحافظة والتصديق عليها وانما يقتصر فقط على ذكر عبارة (مخالفة أجنبى) بهامش دقتر يومية الاحوال أمام كل مخالفة وترسل المحاضر للمحافظة تحت التمرة اليومية بدقتر الاحوال

ثانيا - بعد التصديق من المحافظة على المحاضر ترد الى الاقسام لقيدها بدقتر مخالفات الاجانب (نمرة ٣٤) ونسخ صورة منها

ثالثا - بعد قيدها ترد الى المحافظة بالتالى قبل الساعة الواحدة افرنكى مساء  
وهى تحولها على النيابة المختلطة فى اليوم التالى

السن القاننى للاهتمام ١٦ - نلقت انظار الضباط الى الماآة ٥٩ من قانون العقوبات التى  
تنص على علم محاكمة كل شخص لم يبلغ عمره سبع سنوات كاملة

اقامة الدعوى العمومية ١٧ - لايحوز اقامة الدعوى العمومية على موظفى الحكومة بسبب  
على مستخدمى الحكومة مايقع منهم أثناء تأدية وظائفهم الا بعد أخذ رأى المصلحة التابعين لها

المخالفات ضد آباء ١٨ - بناء على نص المادة ٦٢ من قانون العقوبات يترتب على الزام  
آباء وأوصياء المجرمين الأحداث طبقا للمادة ٦١ عقوبات درجهم فى المخالفات  
الاحداث

أولا - اذا ارتكب المجرم الحديث السن مخالفة قبل مضى ستة شهور  
من تاريخ ارتكابه المخالفة المبني عليها الاتزام  
ثانيا - اذا ارتكب المجرم الحديث السن مخالفة فى ظرف سنة من تاريخ  
ارتكابه الجناية أو الجنحة المبني عليها الاتزام

الكشف عن السوابق ١٩ - فى جميع مخالفات الاوائخ المذكورة أدناه وهى المنصوص فيها  
عن عقوبة أشد للمخالف متى كان عائدا يراعى ضرورة ارفاق كشف بسوابق  
المخالف بالمحضر :

- ( أ ) لأئمة المحلات العمومية الصادرة فى ٩ يونيه سنة ١٩٠٤
- ( ب ) قرار نظارة الداخلية الصادر فى ١٧ فبراير سنة ١٨٩٨ الخاص بالشياطين
- ( ج ) قانون عمرة ٩ الصادر فى سنة ١٩١٢ الخاص بمنع صيد الطيور الافعة لازراعة
- ( د ) قرار نظارة الداخلية الخاص برخص الصيد الصادر فى ٤ ماى سنة ١٩١٢
- ( هـ ) قرار محافظة اقفال الصادر بتاريخ ٦ يونيه سنة ١٩١٢ وقرار محافظة  
الاسكندرية الصادر فى سنة ١٨٩١ وقرار مديرية قنا الصادر فى سنة  
١٩٠٣ وقرار مديرية اسوان الصادر فى سنة ١٩٠٣ بخصوص البياعين المرسحة

- ( و ) قانون نمرة ١٢ الصادر فى سنة ١٩١١ بخصوص اليا نصيب  
( ز ) قرار نظارة الداخلية الصادر فى ١٦ نوفمبر سنة ١٩٠٥ عن منازل العاهرات  
( ح ) قرار نظارة الداخلية الصادر فى ١٧ يولييه سنة ١٩١١ بخصوص التيارات  
( ط ) قانون نمرة ١٥ الصادر فى سنة ١٩٠٤ بخصوص الصيدليات وبيع  
الجواهر الساتة

( ى ) قرار نظارة الداخلية الصادر بتاديرج ٧ نوفمبر سنة ١٩١٢ بخصوص  
بياعى الجرائد

( ك ) قرار مجلس بلدى الاسكندرية الصادر فى ١٤ اكتوبر سنة ١٩١٢  
الخاص بتقل الكاساة الخ

( ل ) قانون نمرة ١٤ سنة ١٩٠٩ بشأن تشغيل الأولاد فى محالج القطن

نملات مفصلة  
( فلم المرور )

٢٠ - ( ا ) قضايا قلم المرور يجب الاعتناء بتفاصيلها كالتاكد مثلا من  
نمرة العربى ونمرة رخصة العريبيى فلا يكتفى الحال بأخذ نمرة العريبيى بدون  
الاطلاع على رخصته لأن النمرة وحدها لا تكفى لاثبات شخصية العريبيى  
المخالف بل يجب الاطلاع على الرخصة وتطبيق الأوصاف المدونة بها على  
شخص العريبيى وبديهى أن أى اهمال فى ذلك يوجب تأخير المحضر مدمما  
ويسمح للعريبيى المخالف بالخروج من مكتب القسم أو البندر لاستحضار  
ضامن له اذا ترك عربته أو رخصته الحقيقية بالقسم أو البندر أما نمرة فقط  
فلا فائدة فى تركها بالقسم لأنها كما قدما لا تكفى وحدها لاثبات شخصيته

( ب ) فى قضايا اتهام العريبيى بمزاحمة الطريق يجب على المحقق أن يعمرى  
عن صحة أقوال المتهم اذا دافع عن نفسه بأنه كان متظرا أحد الركاب  
( الزاين ) ويجب اثبات ما اذا كان العريبيى يشير الى المارة بالركوب من عدمه  
لأنه بدون هذا التحرى أو الاثبات يكون نصيب المخالف دائما الحكم بالبراءة  
ويتلاحظ دائما أن العريبيى الركوب وسائق الاتوموبيلات المعتة للأجرة  
مسموح لهم بانتظار الركاب ( الزاين ) ولكن فى المحل الذى يعينه لهم البوليس

منعاً للازدحام (المادة ٢٥ من اللائحة) فإذا تحرر محضر ضد أحد العريجية الركوب أو سائق الاتوموبيلات المعيّنة للأجرة لمزاحمة الطريق بعد تنبيه البوليس له بما ذكر آنفاً يجب أن تدون كل هذه الظروف بما ضر

أما إذا أقيمت الدعوى العمومية على صاحب عربة لعدم استحضاره قائدها فيجب على المحقق أن يذكر التواريخ التي طلب فيها القائد ولم يحضر وذلك بواسطة قلم المرور ويأتى كذلك بما يثبت أن القائد لم يزل في خدمة صاحب العربة

(ج) إذا حصل تنازع بخصوص أجرة العريجي فينبع التعليمات الآتية وهي :

يجب على الضابط أن يحسم المسألة بطريقة ودية بواسطة تطبيق التعريف الرسمية ولا يحرم محضراً إلا إذا طلب العريجي أجرة زائدة عن التعريف . أما إذا امتنع الراكب عن دفع الأجرة التي يقرها الضابط حسب التعريف فيجب على الضابط أن يعطى العريجي اسم الراكب وعنوانه وجنسيته ليطالبه قضائياً أمام المحكمة المختصة

(د) إذا خالف أحد عريجية النقل أو الصندوق نصها من نصوص المنشورات كقتل الاخشاب الطويلة بحالة تضايق المرور أو عدم وضع القرطمة بفم الحيوان أو لم يكن هناك نص في اللائحة على ما ارتكبه العريجي فيجب في هذه الحالة تطبيق المادة السادسة من لائحة عربات النقل والصندوق بتهمة ارتكابه خطأ خاصاً بمهته

(هـ) لا يجوز تحرير محضر ضد أحد عريجية النقل أو الركوب أو سائق الاتوموبيلات بتهمة عدم امتثاله لأوامر البوليس الا في حالة ما إذا أمر العريجي بالوقوف ولم يتمثل أو في حالة امتناعه عن اظهار رخصته للبوليس إذا طلب منه ذلك وعلى كل حال لا يجوز اقامة الدعوى العمومية لتهمة عدم الامتثال لأوامر البوليس في غير ذلك

( و ) يجب وصف المخالفة التي تقع تحت نص المادتين ٤ و ٥ من لائحة عربات النقل والصندوق والمادتين ١١ و ١٣ من لائحة عربات الركوب والأمينوس بأحد الأوصاف الآتية :

أولاً - ممارسة حرفة قائد عربية بدون الاستحصال على رخصة

ثانياً - التقصير في إبراز الرخصة عند طلب البوليس ذلك

ثالثاً - عدم حمل النمرة بالكيفية المقررة في اللائحة

هذا وإذا أبرز المخالف المتهم بممارسة حرفة قيادة عربية بدون رخصة فيما بعد رخصته أمام البوليس فيجب تعديل وصف التهمة بجعله عدم إبراز الرخصة عند ما طلب البوليس منه ذلك والا كانت النتيجة تبرئته من المخالفة أمام المحكمة

( ز ) لا يجوز تحرير محاضر مخالفات ضد سائق العربات الخصوصية والسيارات الملاكى تطبيقاً للمادتين ٢٣ و ٢٥ من لائحة عربات الركوب ولكن إذا دعت الحالة لذلك فيجب تطبيق المادة ٣٢٨ عقوبات أهلي إذا كان المخالف رعية والمادة ٣٣١ عقوبات غلط إذا كان المخالف أجنبياً

( ح ) عند ما يحضر محضر ضد عربي ركوب لاحتراؤه بحرفة عربيي بدون رخصة يجب على المحقق أن يحضر محضراً آخراً ضد صاحب العربية لتسليمه عربيته الى عربيي غير مصرح له

( ط ) في حالة ما إذا كانت عربية الامنيوس محملة أشخاصاً أكثر من العدد اللازم للعربة يجب تحرير محضر المخالفة ضد الكسارى لاضد سائق العربة (المادة ٩ من لائحة عربات الركوب والامينوس)

ملحوظة - محاضر مخالفات عربات الركوب وعربات الكارو والاتوموبيلات والدراجات التي توجد بدون نور يجب دائماً أن يتوضع ما إذا كان بالعربة فوانيس وقت اكتشاف المخالفة ولكنها كانت غير مضاءة أو أنه لم يكن بها فوانيس كلية

## البند الثامن عشر من الباب الثاني من قانون البوليس

حمل واحراز السلاح

٢١ - على الضباط أن يتذكروا البند ١٨ من الباب الثاني من قانون البوليس الذي يقضى بأن تفتيش المحلات بقصد اثبات الجرائم المتعلقة بقانون حمل واحراز السلاح ينبغي أن يكون مطابقا لنص المادة ٣٠ من قانون تحقيق الجنايات وعليه فلا يجوز تفتيش المحلات في قضايا المذاقات ضد لأئحة حمل واحراز السلاح

المحافظات والمديريات والمراكز ترسل الاحكام في جرائم حمل واحراز السلاح لقلم السوابق في صحف السوابق الأصلية أو المختصرة طبقا للبندين ١٤٦ و ١٤٧ من تعليمات المحاكم المركزية ويلاحظ أنه قبل تحرير محاضر عن هذه الجرائم يكشف أولا في قلم السوابق وفي الدفتر الخاص بطلبات الرخص (أورنيك نمرة ٧٠)

ينبغي على الضباط أن يعلموا من هم الأشخاص المصرح لهم بحمل السلاح بدون رخصة . ويلاحظوا أن خفراء البلاد والعزب والخفراء الخصوصيين المقيدة أسمائهم بالدفتر (نمرة ٨٧ «أ») مسموح لهم بحمل السلاح بلا رخصة أثناء تأدية وظائفهم . أما اذا حملوا سلاحا بلا رخصة في غير تأدية وظائفهم فيعتبرون مخالفين لقانون حمل واحراز السلاح أما الخفراء الخصوصيين الغير مقيدة أسمائهم بالدفتر (نمرة ٨٧ «أ») فيعتبرون كسائر الافراد ولا يسمح لهم باحراز أو حمل السلاح بلا رخصة ولو في أثناء خدمتهم . خفراء مصلحة الآثار يعتبرون أنهم يؤدون وظائفهم في أحوال الخفر والذهاب الى منازلهم والاياب منها وفي هذه الاحوال يجوز لهم حمل السلاح بدون رخصة

مشايخ خفراء الآثار الذين يجوز لهم حمل الاسلحة بلا رخصة - الحاقا للمنشور الداخلية الرقم ١٤ فبراير سنة ١٩٠٧ نمرة ١٤ الخاص بحمل خفراء الآثار للسلاح بلا رخصة في الاحوال المبينة بذلك المنشور وبناء على ماورد لنا من مصلحة عموم الآثار بتاريخ ٢ يونيه سنة ١٩١٢ نمرة ٢٢٠١ قد تراى أن يسمح أيضا لمشايخ خفراء الآثار بحمل السلاح بلا رخصة في أثناء مرورهم بالمحلات الاثرية



والمناطق الجبلية وكذلك في أثناء انتقالهم بطريق السكة الحديد من جهة لأخرى لتأدية واجبات الخدمة المتوقعة بهم بشرط أن يكون كل منهم حاملا لشهادة من مصلحة الآثار تثبت شخصيته وصفته والجهات المكلف بالتنقل فيها لافرق بين العربان وبين الأهالي فيما يتعلق بحمل واحراز السلاح .

شيخ الفرقة مسؤول بالذات عن كل مخالفة لقانون حمل السلاح بين أفراد فرقته ويعامل بمقتضى قانون العربان عند وقوع افعال منه فيما يتعلق بذلك اذا كان حمل السلاح مقرونا بمخالفة أخرى وجب تحرير محضر واحد للفرعين نقلت أنظار الضباط الى ما جاء بالفترة نمرة ٥ شهر مايو سنة ١٩٠٨ تحت عنوان التنبيهات وهذا نصها :

لوحظ أن بعض الضباط حرروا محاضر ضد أشخاص لبيعهم أسلحة بدون رخصة وقدموها للحكمة وعلى ذلك نستلفت أنظار الموظفين المتدربين الى التعليمات الصادرة بالمنشور نمرة ٦٩ سنة ١٩٠٥ القاضى بأن تنفيذ قانون ٣٧ ابريل سنة ١٩٠٥ الخاص بالاتجار فى الأسلحة يكون بصفة ادارية ولا تقدم مثل هذه المحاضر الى المحكمة

عند ما يعمل محضر مخالفة ضد أى شخص لحمله سلاحا بدون رخصة فيجب التاكيد (سواء من الفاتورة أو من أى طريق آخر) مما اذا كان حامل السلاح اشتراه من بائع أسلحة أم لا

فالذا انضح أنه اشتراه من بائع أسلحة فيجب فى الحال اتخاذ الاجراءات الضرورية وذلك بعمل محضر ادارى ضد بائع الأسلحة لبيعه أسلحة لشخص غير متحصل على رخصة واذا وجد أن اسم المشتري الخ لم يدون بدفاتر بائع الأسلحة كما يجب فيلزم اتهامه أيضا بذلك

ويجب ملاحظة ان أحكام هذه اللائحة لا تسرى على بنادق الهواء التى تستعمل فى ألعاب التيشان ولا الطينجات المستعملة كالعاب للاولاد ولا القربينات التى تنطلق بالزنبيك أو بضغط الهواء (منشور نظارة الداخلية بتاريخ ١٨ فبراير سنة ١٩٠٩)

ويلزم ملاحظة أن رخصة حمل واحراز السلاح يجب أن تكون خاصة فقط بالسلاح المبين بها فإذا وجد شخص حاملا سلاحا غير المبين بالرخصة (مالم يتأثر على الرخصة بما يفيد التغير فإنه يحرر ضده المحضر اللازم لحمله السلاح بدون رخصة (منشور نظارة الداخلية في ١٠ ابريل سنة ١٩١٠)

٢٢ - قرار قومسيون بلدى اسكندرية في ٤ ديسمبر سنة ١٨٩١

نفاثة الشوارع (مصر  
واسكندرية والقتال)

قرار محافظة مصر سنة ١٨٩٥

قرار محافظة القتال سنة ١٨٩٦

يتلاحظ أن المسئول في مسائل القاء المياه أو تنفيض الابسطة من الشبابيك أو البلكونات هو ساكن المحل الذى حدثت منه المخالفة وذلك حسب قرار بلدية اسكندرية

أما حسب قرار محافظتى مصر والقتال فالمسئول عن المخالفة هو المالك الساكن في ملكه أو المستأجر

أما القاء المياه القذرة في الشارع العمومى فينطبق على الفقرة الأولى من المادة ٣٣٤ عقوبات أهلى (٣٣١ عقوبات مختلط)

٢٣ - يتلاحظ أن اطلاق العيارات النارية أو السوارنج ونحوها من المواد المفرقة اذا كان داخل المدن والقرى معاقب عليه بمقتضى المادة ٣٣٢ عقوبات أهلى (٢٣٢ مختلط)

اطلاق العيارات  
النارية

أما اذا كان خارج المدن والقرى ولكن على مسافة أقل من مائتين وخمسين مترا من السكن أو الترع أو السكك الحديدية الخ فيكون العقاب بموجب قرار الداخلية الصادر بتاريخ ٩ فبراير سنة ١٩٠٣ وهو ينطبق على الرعايا والاجانب ملحوظة - كل حريق يكون سببه طلق سوارنج كما هو موضح قبل يعتبر جنحة بالمادة ٣١٥ من قانون العقوبات

عند ما يدعى الحال الى اطلاق العيارات النارية داخل التيارات الخ يصير العمل طبقا للمادة ١٤ من قرار نظارة الداخلية سنة ١٩١١ وبمقتضى المادة ٢٩ من قرار مجلس بلدى الاسكندرية سنة ١٩٠٤

اطلاق العيارات النارية داخل حدود ميناء الاسكندرية معاقب عليه بمقتضى المادة (٤٥) من قرار نظارة الاشغال العمومية الصادر في سنة ١٨٩١ أما داخل حدود الموانى الاخرى فمعاقب عليه بمقتضى المادة (٣٥) من قرار نظارة الداخلية الصادر في سنة ١٨٩٦

( المادة ٣٤٠ فقرة ٢ من قانون العقوبات المختلط )

٢٤ - عند تقديم رعايا البول الاجنبية للحاكمه بمقتضى هذه المادة يجب التثبت من أنه ليس هناك ضرب مطلقا حصل من التهم لأن المحكمة المختلطة تحكم بعدم الاختصاص وتحيل القضية على القنصلاتو اذا انضج لها أنه حصل تعدى بالضرب

المخالفات التي تقع  
لنص المادة ٣٤٠  
من القانون المختلط

٢٥ - نذكر الضباط بأن الفعل الذى يقع مخالفا لهذا الباب يعتبر بالنسبة للاجانب مخالفة منطبقة على المادة ١٧٣ من قانون العقوبات المختلط (منشور الداخلية نمرة ٤٣ سنة ١٩٠٢)

ويكون بالنسبة للوطنين جنحة منطبقة على المادتين ١٥٥ و ١٥٨ من قانون العقوبات الأهلى

بيع الصور المخلة بالآداب داخل الموانى (ماعدا الاسكندرية) معاقب عليه بمقتضى البند ٣٣ فقرة ثالثة من قرار نظارة الداخلية الصادر في سنة ١٨٩٦

الباعون السريخة الذين يوجلون وهم يبيعون أشياء مخالفة للآداب في محافظة بورسعيد يحاكون بمقتضى المادة (٧٧) من قرار محافظة القنال الصادر في ٦ يونيه سنة ١٩١٢

٢٦ - يلاحظ أنه لا يمكن تحرير المحضر ضد أم الطفل لعدم تبليغها عن ميلاد أو وفاة أبها

٢٧ - يلاحظ أن تحرير المحاضر في هذه المخالفات يكون ضد كل من سائق العربات المحملة مواد تصاطنها وراعى كريمة (الاسكندرية)

(القرارية اسكندرية بتاريخ ١٢٧ أكتوبر سنة ١٩٠٦)

(٤)

ملحوظة - اذا أثبت صاحب العربية أنه وضع للعربة الغطاء اللازم لمنع انتشار الغبار أو الروائح الكريهة وأن السائق أهمل في استعماله فيحجر المحضر ضد السائق فقط (نشر بحافظة الاسكندرية بتاريخ ٢٠ يونيو سنة ١٩٠٧)

في كل المخالفات ضد نصوص قرار مجلس بلدية الاسكندرية الصادر بتاريخ ١٨ يناير سنة ١٩١٢ الخاص بنقل الكتاسة والفضلات الخ يكون المسؤول هو العريجي أو صاحب العربية أو كلاهما معا حسب الظروف

السكر

٢٨ - يجب أن يذكر المحضر أن المتهم كان بحالة سكرين ، الطريق العمومي أو في محل عمومي وإذا حدثت مشاجرة بسبب السكر يجب تدوين ذلك أيضا وعلى الضابط أن يتأكد ويدون بالمحضر أنه شتم وأنحى السكران فوجدتها كؤولة دالة على تعاطيه مشروبات روحية

جميع الأشياء التي توجد مع السكران حين تفتيشه يجب تدوينها بالمحضر وكذلك تدون بالأورنيك المخصص لهذا الغرض وعند ردها له يجب أن يثبت ذلك على نفس الأورنيك ويمضي منه عند استلامها إن أمكن . وإذا كان المتهم في حالة سكر شديد أو حصل هناك شك في معرفة ما اذا كانت حالة المتهم تدل على مرض أو سكر فيطلب الحكيم حالا

الرايا المتهمون بالسكر يحاكمون بمقتضى الفقرة الثانية من المادة ٣٣٨ عقوبات أهلى فقط بالمادتين ٣٣٣ و ٣٣٨ بخلاف المتهمين الأجانب فانهم يحاكمون بالمادتين ٣٣٦ و ٣٣٨ للسكر والعريضة

وعلى الضباط أن يتذكروا المادة ١٧ من لأئحة المحلات العمومية التي تسمح لهم بتحرير محاضر ضد صاحب المحل لقبوله أشخاصا سكارى أو لاعطائهم مشروبات روحية ولكن هذه التهمة تحتاج لبراهين قوية لاثباتها فيجب التأكد منها

ملحوظة - تحرير المحاضر في حالة السكر لا يكون الا اذا كان المخالف بحالة معاكسة للسارين أو اذا حصل منه هيجان شديد أو كان غير قادر على

التحفظ على نفسه أما اذا كان السكان لم يحصل منه هيجان أو كان معه شخص يحافظ عليه فلا داعى لتحرير المحضر (البند ٧٤ صحيفة ١٥ من قانون البرليس)

إشغال الطريق

٢٩ - النقطتان الأساسيتان في هذه المخالفات هما :

أولا - انذار المتهم في تاريخ معلوم بأنه ان لم يزل المخالفة يدرج بالمخالفات

ثانيا - عمل مقاس مضبوط عن المساحة المشغلة مع ذكر نوع الشئ المشغل للكان

ويجب كتابة المحضر بالصفة الآتية :

أنا ..... أثبت أنه في يوم (يذكر التاريخ والساعة) وجدت صاحب محل ..... مشغلا الطريق العمومى بجهة ..... فنهبته عليه بأزالة المخالفة ورجعت اليه يوم (يذكر التاريخ والساعة) فوجدت أنه لم يزل مشغلا الطريق العمومى بوضعه عليه (يذكر نوع الشئ المشغل للكان) وقد عملت المقاس بنفسى فوجدت الجزء المشغل طوله (كذا أمتار) وعرضه (كذا أمتار) فيكون المسطح (كذا أمتار) والشارع (بالأسفلت أو بالمكدام أو خال منهما)

ويجب الاعتناء الزائد في معرفة ما اذا كان المتهم لديه رخصة من عدمه فاذا كان عنده رخصة وكانت المخالفة لاشغاله جزءا من الطريق العمومى زائدا عما هو مصرح له به في الرخصة ، وجب ذكر ذلك في المحضر وإثبات مقاس المسطح الزائد

واذا كان مصرحا لاحد الأشخاص باشغال الطريق العمومى في لصق محله وكان المحضر ضده لاشغاله الطريق في جهة أخرى أى على حافة الترتوار مثلا فيجب توضيح ذلك بالمحضر أيضا

وفي الأحوال التى يتهم فيها أصحاب الدكاكين بترك بضائع أو صناديق أمام محلاتهم أكثر من المدة المقررة أى أربع وعشرين ساعة يكون من المناسب حين انذار المتهم أول مرة أن يعلم على الأشياء التى تشغل الطريق بعلامة سرية

حتى لا يتسنى للتم الادعاء بأن هذه الاشياء الموضوعة هي ليست تلك التي كانت موضوعة من قبل والتي من أحلها صار انذاره ( ويجب دائماً ارفاق أورنيك التعويض المدنى بالمحضر )

وعند مايحرر محضر ضد صاحب محل عموى لاستمراره على إشغال الطريق العموى بعد اعلانه بسحب رخصته بمعرفة المحافظة أو المديرية ( المادة ١٢ من لائحة الطرق ) يجب ارفاق صورة اعلان السحب بالمحضر

وحيث ان لائحة إشغال الطرق العمومية لا تنطبق الا على الطرق والشوارع العمومية فاذا وجد شك فيما اذا كانت الطريق عمومياً أو خصوصياً يجب الكشف عن ذلك من خريطة التنظيم

و يتلاحظ أن مخالفات إشغال الطرق العمومية بواسطة وضع أدوات العبارة ( التي تقع تحت نص الفقرة الأولى من المادة الأولى من اللائحة ) تعتبر جرثية لأمركية

يتلاحظ بأن رخصة إشغال الطريق العموى خاصة بالمحل وليست بالشخص صاحب الرخصة وعلى ذلك اذا تغير صاحب المحل فالمالك الجديد لا يحتاج لاستخراج رخصة جديدة باسمه لأن الرخصة الأصلية يسرى مفعولها الى نهاية المدة المخصصة بها ( حكم صادر في ١٤ ابريل سنة ١٩١٠ من محكمة الاستئناف المخططة )

٣٠ - محاضر المخالفات التي يحررها موظفو المصالح الأخرى الذين لهم صفة مأمورى الضبطية القضائية ( كموظفي الصحة والسكة الحديد ) متى وردت للبوليس لتقديمها للحكمة ذات الاختصاص يسوغ للأمرين والضباط استيفائها بمعرفة قبل تقديمها باتمام التحقيقات التي تلزم لها وتووينها فيها اذا اقتضى الحال ذلك

المحاضر الواردة  
من المصالح الأخرى

٣١ - عند مايحرر محضر تكفف يجب أن يثبت فيه أن المخالف ضبط وهو يتكفف في خط من الاخطاط الممنوع التكفف فيها بمقتضى قرارات المحافظات والمديريات

التكفف

ونذكر الضباط بالفقرة الأولى من المادة الأولى من قانون المتشردين (نمرة ١٧ سنة ١٩٠٩) التي تقضى بأن الشحاذين أقوياء البنية القادرين على العمل الذين يتجولون للتكفف في الشوارع العمومية عادة يمانلون معاملة المتشردين فيحصر ضلعهم محضر جنحة اذا كان سبق انذارهم بصفة متشردين ونذكرهم كذلك بالفقرة الرابعة من المادة ٣٣٨ من قانون العقوبات التي تقضى بأن يمحزر محضر مخالفة ضد من يحرض الأطفال على التكفف في الطرق أو في المحلات العمومية

ونذكرهم أيضا بالقانون نمرة ٢ الصادر في ٩ مايو سنة ١٩٠٨ الذي يقضى بموجب الفقرة الأولى من المادة الأولى أن الشحاذين الاحداث الذين لم يبلغ عمرهم خمس عشرة سنة يقدمون بلحسة احداث المتشردين وهذا في مدن القاهرة والاسكندرية وبورسعيد وبندري طنطا والمنصورة فقط

٣٢ - جمع هذه المخالفات تحت نص المادتين ١٨ من لائحة المحلات العمومية و ٢١ من لائحة بيوت العاهرات

تحرير هذه المحاضر يجب أن يكون بمعرفة الضباط الذين لهم خبرة تامة بهذه الألعاب حتى يمكنهم أن يفرقوا بين الألعاب الموكول ربحها للصدقة والأخرى الموكول ربحها لمهارة اللاعبين وتوجد أمثال على ذلك في المادة ١٨ من لائحة المحلات العمومية

ويجب اثبات ما اذا كان هناك لعب حقيقى للقمار من علمه كما يجب ضبط جميع الادوات الموجودة بالحل ووصفها وصفا دقيقا كذكر نوع الطاولة ومجلات اللاعبين وعدد أوراق اللعب المستعملة والخطوط والعلامات الموجودة على الطاولة والدرهم المستعملة في اللعب والمشاركات كذلك ويسندعى الضابط الذى ضبط الحل لأداء الشهادة أنام المحكمة وعليه أن يوضح للمحكمة الحالة التي كان عليها اللعب ويقنع المحكمة أنه يمكنه التمييز بين ألعاب القمار وغيرها

ملحوظة : لعبة الورق المعروفة بالبوكري هي من أنواع لعب القمار كما قضت بذلك المحاكم الاهلية ولكن المحاكم المخلطة لانعتبرها من أنواع القمار فيجب ملاحظة ذلك بالنسبة لتابعية المتهمين

ملحوظة : الاشخاص الذين يتعيشون من ألعاب القمار تطبق عليهم أحكام قانون المتشردين (نمرة ١٧٠ سنة ١٩٠٩)  
في حالة تحرير محاضر لمحات القمار التي تشتغل تحت ستار كلوبات يجب بقدر الامكان اثبات الأمور الآتية :

- أولا - ان اللعب الموكول ربحه للصدقة معتاد حصوله بالمحل
- ثانيا - ان الدخول للكلوب مباح للمجهور وليس قاصرا على أعضائه
- ثالثا - ان المشروبات الروحية تباع للوجودين
- رابعا - ان المحل يوجد فيه نساء
- خامسا - ان الكلوب يستمر مفتوحا بعد الساعات المحددة لغفل المحلات العمومية ولذا ينبغي قبل تحرير المحضر ارسال أشخاص من رجال البوليس أو من غيرهم بصفة سرية لزيارة الكلوب ومشاهدة ما يوجد فيه من هذه الأمور وتؤخذ شهادتهم عنها بالمحضر عند تحريره

وتؤخذ شهادة هؤلاء الأشخاص أيضا لاثبات عدم اتباع قانون الكلوب دائما فيما يختص بنظام الانتخاب وقبول الاعضاء وطريقة تكوين أسمائهم بدناثر الكلوب

ويجب الحصول على القانون الخاص بالكلوب ورافقه بالمحضر وعند ضبط المحل يجب أخذ أسماء جميع الأشخاص الموجودين فيه لمقارنتها بأسماء الاعضاء حتى يثبت أن بعض الموجودين ليسوا من أعضاء الكلوب . وحيث ان فتح المحلات العمومية في الاخطاط الغير مخصصة للتجارة أو بالقرب من الجوامع أو الكنائس الخ . وكذا بيع المشروبات الروحية بدون رخصة



خصوصية يستلزم حتما غلق المحل (المواد ٢ و ١٢ و ٢٩ فقرة أولى وثانية)  
فن المهم جدًا ذكر ذلك في نفس المحضر حسبًا تكون الحالة . ويكون تحرير  
المحضر ضد جميع أعضاء لجنة الكلوب معا

٣٣ - يجب على الضباط أن يفرضوا بين أوراق اليانصيب المصرح بها .  
للجمعيات الخيرية وغيرها

وعند تحرير محضر مخالفة طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة الاولى من  
ذكر يتو اليانصيب ضد الأشخاص الذين يتحولون بالطرق العمومية لتقديم أشياء  
أو فواكه أو أسماكا أو خلافها للجمهور بصفة لوتريا . يجب أن يثبت  
بالمحضر استعمال التمر المعبأة لذلك أو ما يشاكلها مما يدل على أن المكسب موكول  
للصدفة كما يجب أن يثبت كذلك أنه قد صار ضبط جميع هذه الأشياء

أما اذا هزب المخالف هذه الأدوات ولم يمكن ضبطها فيجب اثبات ذلك  
بالمحضر أيضا

٣٤ - عند تحرير محضر من هذا القبيل يجب أن يوضح فيه ما اذا كان  
صاحبه :

(١) فتحه قبل استحصاله على رخصة

(٢) فتحه بعد رفض طلبه للرخصة

(٣) إداره بدون استيفاء الاشتراطات المعلن بإجرائها

ملحوظة : يجب إنذار المخالف في الحالتين الاولى والثالثة قبل عمل  
المحضر ويجب كذلك إعطاؤه مهلة لاجراء اللازم فاذا مضت ولم يقم بما طلب  
منه فيحرر ضده المحضر ويذكر فيه أنه أنذر بتأنيخ كذا وتنبه عليه بكذا

ويجب الاعتناء في توضيح البيانات اللازمة في مثل هذه الاحوال . فلا  
فائدة في محاكمة مخالف حذاد مثلا ان لم يثبت وجود واستعمال شيء من

الآلات والعدد المعتاد وجودها في مثل هذه المحلات بحمل المخالف كما لافائدة أيضا في عمل محضر مخالفة لاستعمال محل بصفة زريبة للتخازير في جهة غير مصرح بها بذلك ان لم يثبت أن هذا المحل معد للتخازير عادة

ونستلفت نظر الضباط الى البند ٨٧(ب) من الباب الثاني لقانون البوليس الذى يقضى بما يأتى :

( ا ) اذا كانت المخالفة عدم تنفيذ شئ من الشروط المدونة بالرخصة ترفق بالمحضر صورة من تلك الشروط مستخرجة من الدفتر نمرة ١٦١

(ب) اذا كانت المخالفة ادارة محل قد رفض الترخيص به ترفق بالمحضر صورة من طلب الرخصة المقدم عنها على الاورنيك (نمرة ١٥٨ « ا » ) وكذلك صورة من اعلان الرفض على الاورنيك (نمرة ١٥٩ « ا » ) تدون بها الصيغة المثبتة لتسليم الصورة الاصلية من الاعلان للمخالف

(ج) اذا كانت المخالفة ادارة محل بدون اتمام اشتراطات معلى باجرائها قبل الترخيص ترفق بالمحضر صورة من طلب الرخصة المقدم عنها على نسخة من الاورنيك (نمرة ١٥٨ « ا » ) تدون بها الصيغة المثبتة لتسليم الصورة الاصلية من الاعلان للمخالف

( د ) اذا كانت المخالفة عدم اجراء احتياطات مقررة بموجب قرار وزارى ترفق بالمحضر صورة من القرار وتدون بها الصيغة المثبتة لتسليم صورة القرار الاصلية للمخالف

(هـ) اذا كانت قضايا المخالفات المقدمة ضد مقدمى طلبات رخص المحلات التى من هذا القبيل تتعلق بتشغيل محلاتهم بعد دفع مصاريف النظير بدون أن يتحصلوا على الرخص اللازمة فينبغى أن يتوضح بالمحضر عما اذا كان المتهم قد أعلن بالاشتراطات اللازمة أو قد رفض الترخيص له

استعمال القسوة مع  
الحيوانات

٣٥ - تتبع التعليقات الآتية ويأخى ما عداها ونهى :

استعمال القسوة مع الحيوان لا يجوز عنه محضراً إلا اذا كان هذا الاستعمال عمداً كضرب الحيوان بالرجل أو بحديد أو خلافه أو ضربه ضرباً مبرحاً .  
وأما في أحوال تشيغيل الحيوانات وهي بحالة هزال أو ضعف أو جروح أو خلافه فيكتفى بإرسال الحيوان الى جمعية الرفق بالحيوان بالأورنيك المعتاد كما هو العمل الآن . وهذا فقط فيما يختص برعايا الحكومة المحلية . أما بخصوص الأجانب فإنه يحرم ضلهم محضراً في جميع الأحوال

( ١ ) يجب على الضابط التوقيى الذى يملأ خانات أورنيك ارسال الحيوان للشفهخانة أن يوضح لون الحيوان بالضبط والعلامات المميزة له وقد يكون الجرح أو المرض علامة مميزة فى حد ذاته الا أنه فى أحوال العرج يكون من الصعب خصوصاً على من لا المام له بأمراض الحيوانات التفريق بينها وكثيراً ما يحدث أن الحيوان يسير سيراً اعتيادياً من غير عرج لاستراحته بالقره قول ردحا من الزمن وفى هذه الحالة الأخيرة يلزم البحث عن علامة ظاهرة يحدد الحيوان كوجود بياض بأرجل الخيل مثلاً أو قطة لونها يخالف لون باقى الجسم أو كى أو أى بتر يميزه

( ٢ ) وعلى الضابط الذى يبعث الحيوان للشفهخانة أن يسلمه للمسكرى المعين لتوصيله بنفس الأوصاف السالف ذكرها

( ٣ ) يجب تسليم الحيوان للشفهخانة بعد مضاهاة هذه الأوصاف والعلامات عليه وسيصير اخطار القسم فى الحال انا ظهر عند التسليم أن الحيوان المرسل للشفهخانة استبدل بخلافه

وعلى الضابط التوقيى أن يتأكد من أن الحيوانات المرسلة الى القسم بمعرفة مفتش جمعية الرفق بالحيوان بالأورنيك المخصوص هى نفسها المذكورة بالأورنيك اذا كان أصحابها رعايا . وأما اذا كان أصحابها أجانب فيكتفى بتدوين

حالة الحيوان وقت مشاهدته بمعرفة المحقق . وفي كلتا الحالتين لا يبدى المحقق رأيه بخصوص ارسال الحيوان الى اسطبلات الجمعية من عدمه

المحلات العمومية

٣٦ - يلاحظ حال تحرير محضر مخالفة ضد صاحب محل عمومي فتحه بصفة غير قانونية ما يأتي :

أولاً - اذا كانت أداره بدون اخطار - يذكر بالمحضر ان صاحبه أدار المحل بدون اخطار المحافظة أو المديرية

ثانياً - اذا أخطر ولكن أعلن بالمعارضة في الميعاد - يذكر بالمحضر ان صاحبه أدار المحل بعد أن أخطر وأعلن في الميعاد بالمعارضة في فتحه - مع ذكر سبب المعارضة التي طبعاً تكون لأحد الأسباب المبينة في المادتين الثانية والثالثة من لأئحة المحلات العمومية

عندما يتحرر محضر مخالفة ضد صاحب محل عمومي استمر على فتحه بعد الميعاد القانوني يجب أن يذكر الضابط بالمحضر الوقت الذي أمر فيه صاحب المحل أو مستخدميه بنقله في الميعاد القانوني ويذكر أيضاً الوقت الذي توجه فيه ثانياً ووجد المحل لم يزل مفتوحاً

ونظراً لأن أصحاب المحلات يعتذرون أحياناً بأن محلاتهم كانت مفتوحة للتنظيف فيجب أن يبين بالتفصيل الحالة التي كان عليها الموجودون بالمحل وما اذا كانوا يأكلون أو يشربون وأنواع المشروبات التي كانوا يشربونها وأنواع المأكولات . وفي هذه الحالة يجب أن تكون التهمة منطبقة على المادتين ١٤ و ١٦ من لأئحة المحلات العمومية لأعلى المادة ١٤ فقط كما يحصل ذلك غالباً لأن المادة ١٤ خاصة بعدم فتح المحلات العمومية بعد الميعاد فقط والمادة ١٦ خاصة بعدم جواز قبول أناس أو إبقائهم بعد الميعاد أيضاً - ذلك طبعاً عند وجود أناس بالمحل أما عند عدم وجودهم فيقتصر على تطبيق المادة ١٤ فقط

وفي الأحوال التي يكون فيها المحل العمومي مدارا بدون اخطار وخصوصا اذا كانت تباع فيه المشروبات الروحية بدون رخصة خصوصية يجب الالتفات أولا لاثبات أن المحل كان يدار بصفة محل عمومي ويذكر بالمحضر الأدوات المعتاد استعمالها لهذا الغرض وتكون موجودة بالمحل . ثانيا فيما يختص بالمشروبات يجب أن يذكر أنها بيعت بالتطاعى على الموجودين به للشرب مع اثبات عددهم بالدقة وايضاح نوع المشروب الذى كانوا يشربونه والدرهم التي حصلها مدير المحل من ثمن المشروبات إن أمكن مع ذكر أصناف ومقادير المشروبات الموجودة بالمحل فوق الأرفف ونحوها وإن أمكن الحصول على شهادة من كانوا يشربون بأنهم تعاطوا ذلك المشروب بمقابل يكون أتم ويذكر أيضا بالمحضر الشارع أو الجهة التي بها المحل ويبين ان كانت هذه الجهة أو الشارع من المسموح أو الممنوع فيه فتح المحلات العمومية من عدمه وكذلك ان كان من الأحياء الأوروپاوية ( كما هو مبين فى اللائحة )

يجب على صاحب المحل نفسه لا على مديره أو مباشر أعماله أن يتحصل على الرخصة الخاصة الشخصية المنصوص عنها بالمادة ١٢ من لائحة المحلات العمومية حتى يتسنى له بيع المشروبات الروحية أو الخمرية ( حكم استثنائي رقم ١٦ ابريل سنة ١٩٠٨ صادر من محكمة قنا الابتدائية )

عند ما يحضر محضر ضد صاحب محل عمومي لإدارته له قريبا من مدرسة أو مسجد أو كنيسة أو محل من المحلات المبينة فى المادة (٢) من اللائحة يجب أن تبين المسافة التي بين المحل العمومي وبين المدرسة أو خلافها بالضبط ( كما أشارت بذلك المحكمة المختلطة بتاريخ ٣ ديسمبر سنة ١٩٠٨ )

يلاحظ أن صاحب المحل العمومي مسؤول عن المخالفات التي تقع فى محله حتى ولو كان موجودا بالحبس

( حكم محكمة القضا والإبرام المختلطة بالإسكندرية ٠٠ سنة ١٩٠٤ )

عند ما يعين صاحب المحل العمومي مديراً أو مباشراً لمحله بدون عمل الاخطار الا لازم كنص المادة (٩) من اللائحة فتى وقعت مخالفة ضد أى نص من نصوص اللائحة يجب اعتبار الاثنين متهمين

في جميع المحاضر التي تحرر عن التهم الخاصة بالبنسيونات والاولد المفروشة المدارة بدون اخطار أو في الاخطار المتنوع فيها ذلك نرى أن ارفاق أى اعلان أدرج في الجرائد عن مثل هذه المحلات مفيد في الدعوى .

عند عمل محاضر مخالفات ضد أصحاب الاوكاندات والبنسيونات والاولد المفروشة لعدم اتباعهم التعليمات الخاصة بدفاترهم (المادة ٢٤ من اللائحة) يجب أن يتلاحظ أن تقييد اسم مزور لأى شخص في هذه الدفاتر يعتبر جنحة منطبقة على المادة ١٨٦ من قانون العقوبات

يجب على المحافظات والمديريات أن تفحص التقارير اليومية عن الحوادث الجنائية ومحاضر الجنائيات والجنج اذا كان المتهمون فيها أجنبى حتى اذا وجد أن أحد أصحاب المحلات العمومية ارتكب أى جريمة من المنصوص عليها في الفقرتين الثانية والثالثة من المادة الثالثة من اللائحة فيلزم أخذ مذكرة عن تلك القضية حتى اذا صدر الحكم فيها بالادانة تسحب الرخصة منه عملاً بالمادة الرابعة من اللائحة واذا استمر صاحب المحل على ادارة محله بعد سحب الرخصة منه فيعمل ضده محضر مخالفة

عند ما يراد معرفة المستأجر الحقيقي من صاحب الملك اذا كان تاباً للحكومة المحلية في جميع القضايا المختصة بالقهاوى والبارات ومجلات حرق الحشيش ومنازل العاهرات الخ ويمتنع صاحب الملك عن الاجابة فيمكن للوظفين المتبدين للقيام بأعمال النيابة أمام المحاكم المركزية أن يستعملوا السلطة المعطاة لهم بنص المادة الخامسة من قانون المحاكم المركزية الصادر في سنة ١٩٠٤ (راجع الفقرة ٥٠ من تعليمات المحاكم المركزية) ويعلنوا صاحب الملك

بالحضور أمامهم طبقا للادتين ٣١ و ٣٣ من قانون تحقيق الجنايات حتى اذا امتنع عن الحضور أو حضر وامتنع عن الاجابة فانهم يحاكمونه طبقا للادتين ٨٥ و ٨٧ من قانون تحقيق الجنايات .

أصحاب المحلات العمومية التي تكون في الاصل مدارة بصفة قهوة بسيطة أو بار وحصل فيها بعد ذلك تغيير من غير اخطار المحافظة أو المديرية (مثلا عند ما يضاف في المحل رقص أو غناء أو سينماوغراف ) يحاكمون بنص المادة ١١ من لائحة المحلات العمومية ولكن في البلاد التي تكون لائحة التياترات سارية فيها يحاكمون بمقتضى المادة ١٧ من هذه اللائحة في مثل هذه المخالفات

يلاحظ أن كل تغيير في شخص صاحب التياترو (أو المحلات المعتبرة من قبيله بنص اللائحة) يجب أن يخطر عنه في ظرف ثلاثين يوما من تاريخ التغيير وليس ثلاثة أيام كباقي المحلات العمومية (المادة ١٨ من لائحة التياترات) ويلاحظ أيضا أن محاضر المخالفات التي تحرر عن ذلك يجب تحريرها ضد كل من صاحب المحل السابق والحالي معا والمدير أو المباشر أيضا ولكن في المدن التي تسرى عليها لائحة التياترات الصادرة من نظارة الداخلية بتاريخ يوليو سنة ١٩١١ تكون المحكمة طبقا لادة (١٧) للمخالفات التي من هذا القبيل

عند تقديم مخالفات لقرار نظارة الداخلية الخاص بالتياترات والمحلات المشابهة (١٢ يوليو سنة ١٩١١) للجلسة يلاحظ وجوب توضيح كل الاحكام السابق صدورها ضد المحل نفسه في المحضر لأنه يقترب على وجود ثلاثة أحكام في مدة ستين ضد نفس المدير ونفس المحل وجوب غلق المحل

تقضى المادة الرابعة من قرار بلدية الاسكندرية الصادر في ٢٩ يوليو سنة ١٩١١ بأن أصحاب الأوتيلات والحانات والبنسيونات وما أشبه ذلك مسؤولون عن التبليغ عن وقوع الأمراض المعدية المنصوص عنها في محلاتهم

وتقضى المادة (١٢) من قانون نمره ٢٣ الصادر في ١١ أغسطس سنة ١٩١٢  
الخلاص بالمواليد والوفيات بأن صاحب المحل أو مديره مسؤول عن التبليغ عن  
الوفيات التي تحصل بمحله

وتقضى المادة (٢) من قانون نمره ١٥ الصادر في ١٢ يونيه سنة ١٩١٢  
الخلاص بالأمراض المعدية بأن صاحب المحل أو مديره مسؤول عن التبليغ  
عن أى حادثة مرض تقع بمحله

وتقضى المادة (٧) من القانون نفسه بمنع أى شخص يكون مصابا بمرض  
معد من التوظيف بالمحلات العمومية فاذا خولف نص هذه المادة يكون  
المريض نفسه وصاحب المحل مسؤولين بالتضامن

قهاوى الحشيش

٣٧ - نستلفت حضرات الضباط الى أنه لا يجوز بغير حضورهم  
مهاجمة أى محل عمومى كما قضت بذلك المادة (٢٠) من لائحة المحلات  
العمومية التي لا تسوغ لغير الضباط الذين هم من مأمورى الضبطية القضائية  
الدخول فى المحلات العمومية بقصد اثبات مخالفة

فعلية يتعين على الضباط حال اثباته وقوع مخالفة حرق الحشيش بمحل  
عمومى أن يثبت بالمحضر أنه دخل المحل وعابن ما فى داخله أو شم رائحة  
الحشيش منبعثة عنه أو نظر الدخان يتصاعد فى نفس المحل ويثبت ضبط  
الجوزة المستعملة لحرق الحشيش ان أمكن ضبطها ويبين حالتها سواء كانت  
مشتعلة أو بها أثر الاحتراق أو الحرارة مع ذكر عدد الحاضرين والخدمة  
وعما اذا كان صاحب المحل موجودا من عدمه

وأما عند ضبط (الفرز) فيتعين على الضباط ان يوضح بالمحضر كافة  
التفصيلات التي يقتنع القاضى منها بأن المحل أدير بصفة عمومية ويحسن أن  
يراقب سير المحل عدة ليالٍ حتى يتثبت من تردد كثير من الأهالى اليه



وان يتحقق من وجود الأدوات التي تكون بالمحلات العمومية عادة كالكراسي والدنك والترايزات في داخل المحل وأن يثبت ما عينه بالمحضر مع ذكر عدد الجوزات المضبوطة وكية الحشيش

لا يجوز اعتبار من يقدم لزيارته جالسين كانوا أو واقفين في الطريق العام جورة بها حشيش للتعاطي بأنه اتخذ محلا عموميا بالمعنى المقصود من المادة الاولى من لائحة المحلات العمومية ولذلك لا يصح معاقبته بمقتضى المادتين ١٩ و ٢٧ من اللائحة المذكورة وانما يمكن معاقبته لاحترازه الحشيش طبقا لمادة الاولى من الامر العالى الصادر في ١٠ مارس سنة ١٨٨٤

(بحكم استئنافي رقم ٢٩ ابريل سنة ١٩٠٨ صادر من محكمة الزقازيق الابتدائية)

واذا وجد بالمحل كمية من الحشيش وجب تحرير محضر جنة على حدة ضد صاحب المحل لاحترازه الحشيش وذلك بمقتضى المادة (١٩٢) من قانون العقوبات ودكر يتو الحشيش

اذا حكم من محكمة أهلية بقفل محل ونفذ الحكم ثم فتح ثانيا قبل مضي ستة أشهر من تاريخ الحكم يجوز للبوليس اعادة قفله بدون تحرير محضر ثان بشرط أن يكون المحل أو الجزء منه هو نفس الأول (صحيفة ٥٢ بند ٤٩ من الباب الثاني من قانون البوليس)

أحيانا نتعذر معرفة صاحب قهوة الحشيش أو (الفرزة) الحقيقي فيحسن في هذه الحالة تحرير المحضر ضد الاشخاص الذين يشتبه البوليس في أنهم أصحاب المحل ويبنى ذلك على دلائل معقولة ويترك للمقاضى الفصل في الموضوع وبهذه الطريقة يمكن الحصول على حكم وأمر بالقفل ضد أحد الاشخاص المقدمين الى الجلسة

وليتلاحظ أن أصحاب المحلات العمومية مسؤولون عن كل ما يقع في محلاتهم ولو كانوا مسجونين (قرار القضا والابرار محكمة الاسكندرية المخططة سنة ١٩٠٤)

إذا كان صاحب المحل تابعا للحكومة المحلية فيلزم اتباع المنشور الذى أصدره جناب النائب العمومى لدى المحاكم الاهلية بتاريخ ١٣ فبراير سنة ١٩٠٨ نمرة ٧ جنائى وهذا المنشور يقضى بأنه يجب أن يثبت فى المحضر أن صاحب المحل ارتكب احدى المخالفتين الآتيتين :

أولا - أنه حرض خدمة محله على تقديم الحشيش للتعاطى وأن هذا الفعل قد وقع بناء على هذا التحريض (مادة ٣٩ فقرة ٣ من الامر العالى الصادر فى ٩ يناير سنة ١٩٠٤ ومادة ٤ فقرة أولى من قانون العقوبات)

ثانيا - انه اتفق مع هؤلاء الخدم على تقديم الحشيش للتعاطى وأن هذه الجريمة وقعت بناء على هذا الاتفاق (المادة ٣٩ فقرة ثالثة من الامر العالى الصادر فى ٩ يناير سنة ١٩٠٤ ومادة ٤٩ فقرة ثانية من قانون العقوبات بأنه ترك الغير يتعاطى الحشيش فى محله (مادة ٣٩ فقرة أولى من الامر العالى الصادر فى ٩ يناير سنة ١٩٠٤) فعلى النيابة اذا فى مثل هذه الاحوال أن تطلب من باب أصلى الحكم على صاحب المحل بصفته شريك بالاتفاق على تقديم الحشيش للتعاطى . ومن باب الاحتياط الحكم عليه بصفته فاعل أصلى فى مخالفة ترك الغير يتعاطى الحشيش فى محله

أما اذا كان صاحب المحل من الأجانب فيجب اعتباره فاعلا للجريمة التى تقع من مستخدميه ليعاقب على تقديمه الحشيش للغير بواسطة مستخدميه وهذا اتباعا لخطاب جناب النائب العمومى لدى المحاكم المختلطة الصادر بتاريخ ٥ ديسمبر سنة ١٩٠٧ نمرة ٥٢٣٦ الذى يتضمن أن صاحب المحل مسؤول جنائيا عن أعمال مستخدميه وبهذا الاعتبار تكون المخالفة مستوجبة قفل المحل

وفى كلتا الحالتين يعاقب مستخدمو المحل لتقديمهم الحشيش للتعاطى ويكتفى بتحرير محضر واحد ضد صاحب المحل ومستخدميه ان كانوا من جنسية واحدة بأن كانوا كلهم رعايا أو كلهم أجانب

أما إذا كان صاحب المحل مستخدموه مختلفي الجنسية فيتحرر محضر ضد الرعايا وآخر ضد الأجانب الا اذا أريد تطبيق المادة (٣٠) من لائحة المحلات العمومية التي تتحول للحكمة المختلطة الحق في سماع الدعوى حينما يكون الرعايا والأجانب مشتركين في مخالفة ضد لائحة المحلات العمومية

وعند ما تشمل التهمة رعايا وأجانب ويكون البعض تقدم للحكمة المختلطة والبعض الآخر للحكمة المركزية يجب أن يثبت في كل محضر أن المتهمين الآخرين الذين لم دخل في التهمة تحرر ضلهم محاضر على حدها وتقدمت لجهة الاختصاص

مع ملاحظة أنه اذا كان المحل مدارا بدون اخطار يجب محاكمة صاحبه أيضا لتقصيره وإدارته محلا عموميا بدون اخطار

وفي هذه الحالة يجب بيان ان كان المحل أو الفرزة في جهة ممنوع فصح المحلات العمومية فيها أم لا

المسؤول في حالة تقديم الحشيش بالمحل العمومي (المادة ٢٩ من اللائحة) هو إما صاحب المحل أو خدمته المستديرون وعلى ذلك فلا يمكن محاكمة أى شخص آخر على تقديمه الحشيش للغير في المحل

(حكم محكمة مصر الابتدائية الأهلية بصفة استئنافية بتاريخ ١٦ يونيو سنة ١٩١٠)

٣٨ - يجب الاعتناء الزائد في مراجعة المحاضر الادارية المحزرة عن تلك البيوت وأن القبط الجوهرية الأساسية التي يجب مراعاتها هي :

أولا - معرفة المدير الحقيقي للحل

ثانيا - اثبات وجود امرأتين فأكثر به من المتعاطيات عادة فعل الفحشاء

فعن الوجه الأول يجب عمل تحريات سرية من مصادر مختلفة وإثباتها في محضر ثم تؤخذ معلومات المالك للحل ويصير الاطلاع على عقد الايجار ان كان هناك عقد وإثبات مضمونه بالمحضر بعد اثبات أقواله. وقد يتصادف كثيرا أن المدير الحقيقي للحل يأتي بآخر يستعير اسمه مدعيا أنه هو المدير للحل لسبب ما فتنل هذا الادعاء لايجب الالتفات اليه قطعيا

أما عن الوجه الثاني فتؤخذ شهادة الجيران مع التوقيع عليها من كل منهم فان عدم التوقيع يكون سببا في عدم التعويل على اجاباتهم أمام جهة الاختصاص كما يجب مراقبة المحل مدة أسبوع بمعرفة صف ضابط مقرر . وهذا عليه معرفة عدد الرجال والنسوة الذين يدخلون ويخرجون منه ثم تؤخذ أقواله بالمحضر ويذكر فيها جميع ما شاهده في خلال الأسبوع وبما أن معرفة عدد النساء لا يكفي بل يجب معرفة أسمائهن ووصفهن فللوصول الى ذلك يتعين بوليس سرى يقوم بهذا الفرض ويلزم اثبات تحرياته بالمحضر حتى يثبت نهائيا أن المحل معد حقيقة للفحشاء

إذا ثبت أن المدير للمحل حماية دولة أجنبية يجب ارسال المحضر الى القنصلاتو المختص للواقعة كتابة على اعتباره من محلات العاهرات

أما اذا كان رعية فالمحافظة أو المديرية هي التي تقرر ذلك وفي كلتا الحالتين يجب اعلان صاحب المحل كتابة بقفله في مدة خمسة عشر يوما (أو بتقديم الاخطار اللازم اذا كان المحل موجودا بنقطة مخصصة لبيوت العاهرات)

واذا لم يذعن المدير لهذا الاعلان بعد انتهاء مدة الخمسة عشر يوما يتحرر محضر مخالفة ضده ويرفق به صورته الاعلان وقرار الموافقة من القنصلية على اعتباره من بيوت العاهرات

ولا يبرح من الذهن أن اثبات كل هذه الظروف تمنع تمام الاقتناع جهة القضاء فيجب الاعتناء في تدوينها حسب الايضاحات السابقة ليكون ظاهرا جليا أن المحل لم يزل مدارا بيتا للعاهرات رغما عن حصول الاعلان بقفله وقد يتصادف أنه عند استلام مدير المحل للاعلان يؤجر المحل لآخر حتى يمكنه الادعاء أمام المحكمة بأنه لم يكن هو صاحبه ففى مثل هذه الحالة يجب نل كل الجهد في معرفة ما اذا كان تحرر عقد ايجار آخر أم لا مع اثبات أن الشخص الثاني لم يكن هو صاحب المحل وأن المتهم لم يزل مديرا له ويستدعى الجيران بصفة شهود على ذلك أمام المحكمة خصوصا اذا كان قد سبق تعدد الشكوى منهم كما حصل مرارا ضد إدارة محل للعاهرات

عند تحرير محاضر عن وجود صاحبات بيوت العاهرات أو العاهرات أنفسهن مصابات بداء معد طبقا للمادة (١٦) من لأئحة بيوت العاهرات يجب أن يتوضح بالمحضر جليا أن العاهرة لم تزل تتعاطى الفحشاء عادة به ولا فائدة في إثبات أنها كانت موجودة مرة واحدة بصفة زائرة اذ ربما تدعى أن حضورها للتلزل كان لقضاء حاجة وفي هذه الحالة تأخذ المحكمة بأقوالها وتبرئها وذلك اذا ترا أى اقامة الدعوى ضدها . عند تحرير محضر ضد عاهرة لمخالفة منطبقة على المواد (١٣) و (١٤) و (١٥) و (١٦) و (١٩) يجوز تحرير محضر آخر على حديثه ضد العايقة (أنظر المادة ٢٠ من اللائحة)

من تتأخر من المومسات عن الكشف الاسبوعى يعمل ضدها محضر واحد عن أول أسبوع تغيبت فيه الا اذا ثبت أنها مازالت موجودة في منزل العاهرات وأنها تتعاطى صناعة الفحشاء  
(حكم محكمة مصر الابتدائية بتاريخ ٢ يونيه سنة ١٩١٠)

٣٩ - لا تحزر محاضر عن تهمة التحريض على الفسق الا بشهادة ضابط التحريض على الفسق  
واذا كانت التهمة موجهة ضد امرأة أوربأوية يجب أن يكون الضابط أوربأويا ويلزم أن يثبت بالمحضر أن التحريض كان بصفة علنية وان الضابط راقب المرأة زمنا معيناً حتى تأكد من ارتكابها هذه الجريمة ويذكر على قدر الامكان نفس الكلمات التي تلفظت بها وكذا الاشارات التي أبدتها

وفي حالة ما تكون متعاطية صناعة ظاهرية بقصد التمويه كبيع الزهور أو الروائح فيثبت أنه لاجقيقة لهذه الصناعة ويأتى بالبينية على أنها لمجرد اخفاء جريمة التحريض ويبنى أن يكون الضابط متمكنا من وصف الاشخاص الذين قابلتهم المرأة ودعهم للفسق واذا تيسر له أن يتحصل على شهادتهم يكون أوفق

هذا مع العلم بأن مجرد وجود العاهرة في محل عمومي أو في شارع بقصد الفسحة أو غيرها لا يعد تحريضا

## السيارات

٤٠ - ينبغي لمنع مسير السيارات بالسرعة الزائدة في أى نقطة اجراء الترتيب الآتى :

(١) تختب نقطة من النقط التى اعتمد سائقو السيارات على السير فيها بأكثر من السرعة القانونية وتقتاس المسافة بين طرفى تلك النقطة ثم يوضع على كل منهما ضابط متكرر (بملايس ملكية ان أمكن) ومع كل من الضابطين ساعة حتى بمرور السيارة من أحد طرفى النقطة المذكورة يمكن معرفة مقدار الزمن الذى تقطع فيه تلك المسافة ومع استتمال الدقة فى هذه الاجراءات تكون النتيجة مقنعة أمام القضاء بأن المتهم ارتكب مخالفة الاسراع الغير قانونى مع العلم بأن هذه الطريقة لا يمكن اجراءها الا فى المدن

أما شهادة العسكرى البيادة فغير كافية لاقتناع القضاء من جهة تقدير المسافة التى كانت سائرة لها السيارة بخلاف البوليس السوارى أو الراكب الموتوسيكل فيمكنه تقديرها اذا تبع السيارة بأخر السرعة ويظهر ذلك فى حالتى عدم امكان اللحاق للسيارة أو لحاقه لها وإيقافها

أما فى حالة انعطاف السيارات من شارع لآخر فشهادة عسكرى البوليس البيادة كافية لان البند الرابع من القرار المختص بالسيارات يقضى بأن سرعة السيارة عند الانعطاف من شارع لآخر لا تزيد عن المسير بالقدم

(ب) عند ما يعتمد سواق السيارة مخالفة تنبيه عسكرى البوليس بإيقافها وقت حصول الاشارة من العسكرى اليه ينبغي أن يتحقق الضابط من وجود براهين كافية تثبت أن السواق نظر الاشارة ولم يطع الأمر

شهادة البوليس السوارى أو الراكب على الموتوسيكل تعتبر طبعاً ذات قيمة أكبر من شهادة البوليس البيادة لأنه من الصعب على سائق السيارة أن يفتن القاضى أنه لم يتمكن من ملاحظة اشادات البوليس الراكب عند ما يعطى له اشارات

(ج) لا يشترط لحصول الخطر زيادة سرعة سير السيارة لان الشوارع التي بها المرور كثير قد تكون السرعة المتوسطة فيها مسببة للخطر ولذلك يجب على البوليس أن يذكر كافة الظروف التي من شأنها حصول الخطر مثل كثرة المارة بالطريق او وجود جملة تعريجات به وذلك لاقناع جهة القضاء

(د) عند ما يتحرر محضر مخالفة ضد سائق احدى السيارات بسبب انطفاء الفانوس الخلفي يجب أن يثبت في المحضر أن السواق شعر بانطفائه سواء من تنبيه رجال البوليس اليه أو بطريقة أخرى لأنه اذا لم يثبت ذلك بالمحضر فالقضاء غالبا يرى المخالف اعتقادا بأنه معذور في عدم معرفة انطفاء الفانوس الخلفي  
(انضاماً نمرة ٦٨٤ و ٦٨٥ و ٧٧٦ و ٧٧٧ و ٧٧٨ بمحكمة مصر المختلطة)

(مصر فقط)

قد صار اصدار العليات الآتية للعمل بموجبها :

يلغى المنشور نمرة ٦ الصادر في سنة ١٩٠٧ ويستبدل بالآتي :  
في حالة ما يبلغ القسم عن مخالفة وقعت من سائق أوتوموبيل يرسل الأورنيك نمرة ٢ اللازم لقلم المرور للأفادة عن الاستعلامات المطلوبة . هناك لايجرى قيد المحضر الذى يصير تحريره بكلا الدفترين أورنيك نمرة ١ ولا أورنيك نمرة ٣٤ حتى يقف القسم على حقيقة تبعية السواق ان كان رعية أو أجنبية فاذا ظهر أن القائد للاوتوموبيل هو أحد أفراد جيش الاحتلال فنظرا لكونه ليس من جهة اختصاص المحاكم المختلطة النظر فيه فيراعى علم تحرير محضر بل يكتفى بارسال أورنيك نمرة ٢ الى المحافظة للتصرف فيه . أما اذا اتضح أن القائد له ليس هو أحد أفراد جيش الاحتلال بل شخص آخر فيحرر محضر ضد هذا الأخير بحسب تبعية أجنبية كان أورعية وتتخذ ضده الاجراءات المعتادة

٤١ - عند تحرير محضر عن هذه التهمة يجب أن يثبت فيه حصول معاناة المنقولات المدعى باتلافها مع تطبيق الفقرة الاولى من المادة (٣٤٢) عقوبات أهلى ان كان المتهم من رعايا الحكومة المحلية و ٣٣٥ فقرة أولى من قانون المخطئ ان كان من رعايا الحكومات الأجنبية)

اتلاف المنقولات  
عند

٤٢ - من حصل منه لفظ أو غابة مما يكثر راحة السكان يجب اثبات وقوع ذلك منه في محضر مع تبيان الظروف التي تؤيد أن هذه الغابة مكتسبة لراحة السكان وأن حصولها كان ايلا تطبيقا للمادة (٣٣٣) فقرة أولى عقوبات ان كان الفاعلون من رعايا الحكومة المحلية ( أما ان كانوا من رعايا الحكومات الاجنبية فتطبق المادة (٣٣٦) من القانون المختلط التي يعاقب على حصولها ليلا أو نهارا)

حصول غابة أو لفظ  
مكتسبة لراحة السكان

٤٣ - عند حصول إصابة أى شخص من عض كلب تابع لأحد الرعايا الاجانب بدون تحرير منه سواء كان الكلب متروكا في الشوارع أو المحلات العمومية أو غيرها يجب اعتبار الواقعة مخالفة طبقا للمادة (٣٣١) من قانون المختلط وقرار المحافظة الصادر في ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٠٥

حصول الاذى أو الضرر  
من كلب

٤٤ - المحاضر المختصة بتهم منطبقة على لائحة نظام السكة الحديد يكون تحريرها بمعرفة موظفي المصلحة الذين لهم صفة مأموري الضبطية القضائية أما السكك الحديد التابعة لغير الحكومة فمعاشرها تحرر بمعرفة أحد الضباط ويلاحظ أن تحرير محضر ضد أحد الناس لركوبه القطار بدون تذكرة أو لركوبه درجة أعلى من درجة تذكرته التي يملكه يكون قاصرا على المخالفة نفسها ولا يسوغ إجباره على دفع ثمن التذكرة أو قيمة الفرق

في مخالفات السكة  
الحديد

الاستحمام بحالة منافية للآداب أو ضمن المناطق المنوع الاستحمام فيها

٤٥ - الاستحمام بحالة منافية للآداب معاقب عليه بمقتضى المادة ٣٣٨ عقوبات (هذا يسرى على الأجانب أيضا)

الاستحمام بحالة منافية  
للآداب

الاستحمام على العموم ضمن المناطق المنوعة معاقب عليه بمقتضى نصوص قرار نظارة الداخلية الصادر في سنة ١٩٠٧ (يسرى على الأجانب أيضا)



مخالفات تسليم القود  
على الرهونات

٤٦ - في حالة تحرير محاضر مخالفات ضد أجنبي أو رعية لانتشائه بيتا ماليا وتسليمه قودا على رهونات بدون رخصة يجب الاعتناء الزائد للتحقق من أن الأشياء المرهونة هي من المنقولات وليست من العقارات كما جاء بالمادة الأولى من ذكريتو سنة ١٩٠٠ وذكريتو سنة ١٩٠١ وأن تضبط كافة الدفاتر والأوراق التي توجد بداخل الدكاكين المعدة لذلك بلا رخصة لتكون برهانا على الاشتغال بتلك المهنة

فاذا وجد داخل محله أسلحة نارية يجب انذاره بعدم قبولها بصفة رهن. أما اذا عاد بعد الانذار وقبل رهن أسلحة نارية عنده فيجب اتباع التعليمات الآتية :

بالنسبة للرعايا - يتحرر محضر جنحة أو مخالفة حسب الأحوال ضد صاحب المحل لاحترازه سلاح بدون رخصة (المادة ١١ من قانون حمل واحراز السلاح) ومحضر ادارى ضده أيضا لانتجاره بالسلاح بدون رخصة (المادة الثانية من قانون الاتجار بالأسلحة) وفي جميع الأحوال يضبط السلاح الذي يوجد

بالنسبة للاجانب - لا يتحرر محضر جنحة أو مخالفة ضد صاحب المحل لاحترازه سلاح بدون رخصة ولكن اذا شرع في بيع السلاح المرهون بمحله فيتحرر ضده محضر ادارى طبقا للمادة الثانية من قانون الاتجار بالأسلحة ويجب أيضا ضبط السلاح الذي يوجد بواسطة البوليس

مكتب المخدمين

٤٧ - اذا حصلت مرقعة من خادم بالأجرة اضرارا بمخدمومه (طبقا للفقرة السابعة من المادة ٢٧٤ عقوبات) واتضح أن الخادم لا يحمل شهادة تحقيق شخصية فيجب التأكد مما اذا كان ذلك الخادم دخل الخدمة بواسطة أحد المخدمين أم لا . فاذا وجد أنه خدم بواسطة أحدهم فيجب في الحال عمل محضر مخالفة ضد ذلك المخدم طبقا للمادة السابعة من القرار الصادر بشأن المخدمين

إذا اكتشف وجود أشخاص قصر في إحدى محلات العاهرات يجب الصرى عما إذا كان هؤلاء القصر أدخلوا هذه المحلات بواسطة أحد الخدمين أم لا . فإذا كان دخولهم هناك بواسطة أحدهم فيجب عمل محضر ضده في الحال طبقا للمادة التاسعة من القرار الصادر بشأن الخدمين

عند عمل محاضر مخالفات ضد الخدمين . لعدم اتباع التعليمات الخاصة بدفاترهم (المادة ٦ من اللائحة) يجب الانتباه بنوع خصوصى لما يأتى :

( ١ ) عما إذا كان ظاهرا من الدقة أن كل شخص خدمه الخدم حائز على شهادة تحقيق الشخصية وأن تلك الشهادة صار تجديدها في كل سنة من عدمه

( ٢ ) أن عدد الشهادات المعطاة من الخدم الى الخدامين مطابق لعدد هذه الشهادات التي صار الحصول عليها من المحافظة . وأنه ندرج بهذه الشهادات أسماء وعنوانات جميع الأشخاص الذين خدم عندهم الخدام ومبينا بها أسباب تركه خدمتهم

( ٣ ) أن عدد الخدامين الواردين في الدقة الذين خدمهم الخدم يكفى لمعيشته باعتبار ٢٠ فى المائة من ماهية شهر عن كل خادم

( ٤ ) أنه لم يخدم قاضرا فى بيت العاهرات أو خدمه بصفة خادم عند شخص ذى أخلاق رديئة وممعة سيئة

( ٥ ) أن دفاتره على العموم مستوفاة ومطابقة للقانون

الكتبة العمومية

٤٨ - فى جميع الاحوال المقدم عنها شكوى التي يظهر من شكل تحريرها وورقها أنها كتبت بمعرفة أحد الكتبة العموميين اذا وجدت شكوى غير مؤرخة ومحمضة من الكاتب العمومى يجب اتخاذ جميع الاجراءات الممكنة الموصلة لمعرفة اسم ذلك الكاتب سواء من مقدم الشكوى نفسه أو من أى مصدر آخر وذلك لصحير محضر مخالفة ضد الكاتب طبقا للمادة الرابعة من اللائحة

٤٩ - يتلاحظ أنه ليس من الضروري عمل محاضر مخالفات ضد  
ركاب عربيات الترام الذين يخالفون أحكام الفقرة الثالثة من المادة الاولى  
والفقرتين الاولى والخامسة من المادة الثانية والمادة الثالثة من الجزء الاول  
من قرار نظارتى الاشغال والداخلية لأنه يجوز أن يكفى بطردهم من عربات  
الترام بمعرفة رجال البوليس عند ما يطلب ذلك منهم عمال الشركة طبقاً لأحكام  
المادة السابعة عشرة من ذلك القرار ( مدينة مصر فقط )

الخط بين مصر وواحة عين شمس الذى يسير فيه الترام الكهربا ،  
( المترويلتان ) معتبر من السكك الحديدية وعلى ذلك ينطبق عليه قرار نظارة  
الاشغال الصادر فى سنة ١٩٠٩

٥٠ - يتلاحظ عند تحرير محاضر عن المخالفات التى تقع من هؤلاء أن  
يرفق بها الاعلانات التى توجد فى الجرائد المحلية عن المخالفين وتؤخذ ان أمكن  
صورة فوتوغرافية من اللفظ التى توجد على محلاتهم

الاطباء وحكام الاسنان  
التيهم مصرح لم يتماطى  
مناخهم فى القطر  
المصرى

٥١ - يراعى ما يأتى : تعليقات متنوعة

( أ ) يعامل الايرانيون كرايا الحكومة المحلية فى المخالفات  
( مكتوب نظارة الخفانية سنة ١٨٨٥ )

( ب ) الاشخاص الذين يدعون الانتماء لحكومة اليونان لا يقبل منهم  
هذا الادعاء الا اذا أثبتوه بمقتضى مستندات رسمية أو يكون سبق  
معرفتهم بهذه الصفة ( المادة ١٥٣ فقرة أولى من الباب الأول من قانون  
البوليس )

( ج ) فى محاضر المخالفات التى تحرر ضد رايا حكومة سويسرا يجب  
ايضاح اسم القنصلاتو التابع اليها المخالف أى ان كانت قنصلاتو فرنسا  
أو ألمانيا

(د) المحاكم المختلطة ليست مختصة بالحكم في المخالفات التي يرتكبها رجال جيش الاحتلال ولذلك يجب ارسال تقرير تفصيلات كل حادثة الى المحافظة أو المديرية لتحويلها على سلطة جيش الاحتلال

(هـ) لا اختصاص للمحاكم المختلطة بما يقع من المخالفات من أعضاء الطوائف الدينية المشمولين بامتيازات اذا وقعت تلك المخالفات منهم بصفتهم هذه (مكوب المحكة المختلطة نمرة ٥٦١ سنة ١٩١٠)

(و) أهالي بلغاريا والجبل الاسود والبرازيل يعاملون معاملة رعايا الحكومة المحلية (اقرارات نظارة الخارجية سني ١٩١٠ و ١٩١٢)

(ز) أهالي الصرب يعاملون معاملة رعايا الحكومة المحلية مؤقتا (منشور نظارة الداخلية الصادر في ١٢ أغسطس سنة ١٩٠٨)







e.  
86  
35

LIBRARY OF THE UNIVERSITY OF CHICAGO



0530116